

التيارات الفكرية داخل الإدارة الأمريكية الجديدة



د. باكينام الشرقاوي

أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية - جامعة القاهرة

ملخص الدراسة

من الأهمية بمكان النظر إلى إدارة أوباما، وما تطرحه من أفكار ورؤى، في سياقها الزمني، بمعنى ما تمثله من تواصل وانقطاع مع الإدارات الأمريكية السابقة، خاصة إدارة بوش، ولا يجب عزل الفريق الجديد في البيت الأبيض عن الإطار الأوسع للجامع للسياسة الأمريكية، حيث تُقرب اللعبة الديمقراطية الناضجة بين الأطراف السياسية، وتحول مهمة التحليل الدقيق للسياسة الخارجية إلى رصد أبعاد الاتفاق والاختلاف بين الحزبين الرئيسيين: الديمقراطي والجمهوري أكثر من الحديث عن مواقف متضادة، وثنائية استقطابية، واحتكار أحادي لصنع السياسة، وهذا لا يساعد على فهم حقيقي لآليات ومسارات صنع السياسة الخارجية في واشنطن.

وإذا كانت «الأيديولوجية هي من الأمس البعيد ideology is so yesterday» وفقاً لوزيرة الخارجية الأمريكية «هيلاري كلينتون»، فإن تقييم أداء وخطاب «أوباما» وإدارته وفق مرجعية أيديولوجية ليس إلا ميل للماضي وبعيداً عن الحاضر والمستقبل. ووفق هذه النظرة الناقدة للمواقف الأيديولوجية المسبقة فإن من السهل توقع اتجاه إدارة «أوباما» إلى الوسط، نحو تبني سياسات براجماتية يكون الطرف التاريخي والمصلحة الواقعية هما المحددان الرئيسيان فيها.

ومن ثم فإن عناصر الاستمرارية يمكنها أن تتعايش مع محاور التغيير في سياسات إدارة «أوباما»، مقارنة بسابقتها وبلحقاتها أيضاً. حيث لا يمكن رسم حد فاصل بين أداء الإدارات الجمهورية وتلك الديمقراطية، فالخبرة التاريخية والمعاصرة بالسياسات الأمريكية تؤكد التداخل بين الديمقراطي والجمهوري، وبين الواقعي والمثالي، وبين الليبرالي والمحافظ، فمصلحة أمريكا هي الحاكم لهؤلاء جميعاً.

إن عناصر التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية للإدارات المتعاقبة -أيًا كانت اتجاهاتها- إنما تنحصر في الأسلوب واللهجة والشخص، والأولويات السياسية، والتبريرات النظرية، والأدوات، أي ما يمكن تسميته بـ «البعد التكتيكي»، فالتاريخ علمنا أن التغييرات تحدث على هامش السياسة الراسخة دون أن تمسّ محورها وجوهرها الاستراتيجي؛ لأن ما يجمع بين الديمقراطيين والجمهوريين في واشنطن حول السياسة الخارجية لبلادهم أكثر مما يجمعهم مع حلفائهم في أوروبا وآسيا. ومن ثم فلا يجب للتباينات الأمريكية اللحظية أن تجعلنا نغفل عن الاستمرارية المتصلة برؤية ثابتة ومستقرة عن ضرورة حماية دور أول وتأثير نافذ للولايات المتحدة في العالم.

التيارات الفكرية داخل الإدارة الأمريكية الجديدة



د. باكينام الشرقاوي

أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية - جامعة القاهرة

«اللغة مختلفة، ولكن السياسة واحدة».. جملة ترددت على لسان معظم المحللين والمراقبين للتعليق على أداء إدارة أوباما في عامها الأول، بينما على العكس من ذلك فإن قلة من الجماعة العلمية العربية والأمريكية تحدثت عن التغيير الكبير الذي عبّرت عنه توجهات هذه الإدارة.

السؤال كيف يمكن قراءة رؤية وسياسات فريق البيت الأبيض الجديد في ظل حالة الاستقطاب السائدة؟

وأمام هذا الجدل بين معسكري التغيير والاستمرارية تنطلق هذه الورقة من افتراض رئيس يرى استمرارية السياسة والتوجه، ولكن مع تغيير الأدوات واللغة؛ من أجل تحسين الصورة الأمريكية في الرأي العام العالمي (خاصة الإسلامي منه)، وفي أذهان كثير من الحكام والقيادات في العالم؛ وذلك للتغلب على أهم الصعوبات الموروثة من إدارة بوش، ألا وهي الصورة السلبية للإدارة الأمريكية، وانتشار مشاعر التحدي تجاه الولايات المتحدة، سواء من قبل الأنظمة الحاكمة، أو المجتمعات المحكومة في كثير من مناطق العالم؛ حيث نجح هذا التحول التكتيكي في تغيير المزاج العام تجاه الولايات المتحدة.

ولا يجب التهوين من تأثير هذا المستوى من التغيير -الوسائل، واللهجة- على إحداث تغيير تابع في نمط العلاقات بين الولايات المتحدة والأطراف الخارجية المختلفة، فالتغيير الحادث أصاب نمط التفاعلات في المقام الأول، مع استمرار نفس السياسات، وبسبب هذا النهج الجديد الأكثر انفتاحاً والأهدأ خطاباً، بدأت السياسة الأمريكية تواجه مقاومةً أضعف، وتنفذ بتكلفة أقل وثمن أكثر احتمالاً، فالقوة الناعمة بدت العنوان الرئيس لسياسة أوباما الخارجية؛ حيث إن الاستمرار في استخدام القوة العسكرية انحصر في بؤر محددة لما أسماه التطرف: في أفغانستان وباكستان.

وعند دراسة التيارات الفكرية لإدارة أوباما، فمن الضروري رسم خريطة التوجهات الفكرية داخل الإدارة، ومقارنتها بالإدارات السابقة سواء جمهورية أو ديمقراطية. ولرصد أبعاد التغيير والاستمرارية في توجهات وسياسات إدارة أوباما، سيتم عقد مقارنات على أربعة مستويات:

١- ما بين الجمهوري والديمقراطي بشكل عام. ٢- ما بين إدارة بوش وإدارة أوباما بشكل خاص.

٣- ما بين الحزب الديمقراطي قبل أوباما وبعده. ٤- فيما بين أولويات وقضايا السياسة الخارجية.

وستعمل هذه المقارنات على تحديد ملامح رؤية وفكر فريق أوباما: أبعاد الاتفاق ومحاور وحدود الاختلاف.

«ideology is so yesterday». ولذا فتقييم أداء وخطاب أوباما وفق مرجعية أيديولوجية مفضلة هو ميل للماضي حينما كان القرار السياسي يعبر عن منظور بعينه. وأضافت أن الأيديولوجيات الجامدة والمعادلات القديمة لا تُطبَّق. (٢)

ووفق هذه النظرة الناقدة للمواقف الأيديولوجية المسبقة، فمن السهل توقع اتجاه إدارة أوباما إلى الوسط وإلى تبني سياسات براجماتية يكون الظرف التاريخي والمصلحة الواقعية محددًا رئيسًا فيها.

وتعايش عناصر الاستمرارية مع محاور التغيير في سياسات كل إدارة بالمقارنة بسابقاتها وبلاحقاتها؛ حيث لا يمكن رسم حد فاصل بين أداء الإدارات الجمهورية والديمقراطية، فالخبرة التاريخية والمعاصرة تثبت حدوث تداخل بين الديمقراطي والجمهوري، وبين الواقعي والمثالي، وبين الليبرالي والمحافظ.

وتتعدد الأمثلة في هذا السياق، وعلى رأسها إقدام الإدارات الديمقراطية والجمهورية على استخدام القوة العسكرية والدخول في حرب شاملة ضد دول أخرى، فعلى سبيل المثال انخرطت إدارة كلينتون في أعمال حربية في البلقان شبيهة بتلك التي شنتها إدارتي بوش الأب والابن.

وعلى صعيد آخر، اشتركت الإدارات الأمريكية -على تنوعها- في تقديم دعم «أعمى» متحيز لإسرائيل، واتخذت من أمن إسرائيل هدفًا مستقرًا لسياستها الخارجية. وتختلف أسباب اتفاق النخبتين الديمقراطية والجمهورية في هذا الأمر، فغلبة الفكر

(2) Abe Greenwald, «Obama's Foreign Non-Policy: Why it's hard for conservatives to praise Obama's good decisions», July 22, 2009,

<http://article.nationalreview.com/?q=ZWQ50DczNjI2MWI1OTViYjVhZmE4ODVIMzRjMDFmZjY=#more>
Christian Brose, «Neo-Cons Get Wild»,

ولتحقيق ذلك ستقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسة:

أولاً: أوباما ما بين الديمقراطيين والجمهوريين.

ثانياً: أوباما والديمقراطيون ومرحلة تطور جديدة.

ثالثاً: العالم الإسلامي في رؤية إدارة أوباما.. مناطق وقضايا.

أولاً: أوباما ما بين الديمقراطيين والجمهوريين:

من الأهمية بمكان النظر إلى إدارة أوباما، وما طرحه من فكر ورؤية، في سياقها الزمني، بمعنى ما تمثله من تواصل وانقطاع مع الإدارات السابقة -خاصة إدارة بوش-. ولا يجب عزل الفريق الجديد في البيت الأبيض عن الإطار الأوسع الجامع للسياحة الأمريكية، وفيه تُقرب اللعبة الديمقراطية الناضجة بين الأطراف السياسية، لتتحول مهمة التحليل الدقيق للسياسة

الخارجية إلى رصد أبعاد الاتفاق والاختلاف بين الحزبين الرئيسيين: الديمقراطي والجمهوري أكثر من الحديث عن مواقف متضادة وثنائية استقطابية، واحتكار أحادي لصنع السياسة لا يساعد على فهم حقيقي لآليات ومسارات صنع القرار الخارجي.

١- الديمقراطي والجمهوري.. تداخل أكثر منه اختلاف:

يفضل أوباما الابتعاد عن التصنيفات الثنائية: يمين ويسار؛ إذ إنه يعتبر أن هذه نظرة متشككة قديمة، ويقدم بدلاً منها نظرة براجماتية غير أيديولوجية. (١) وباعتراف وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في أبريل ٢٠٠٩م، فإن «الأيديولوجية هي من أمس البعيد

(1) Charles R. Kesler, «How will Obama's libera ism shape America?», Christian Science Monitor, February 11, 2009, <http://www.csmonitor.com/2009/0211/p09s01-coop.html>

تغيير الأسلوب والطريقة والاقتراب. وتحدثت بعض الأدبيات عن المرحلة الحالية التي تعيشها الولايات المتحدة؛ باعتبارها مرحلة الحرب الباردة الثانية التي وإن اختلفت أسبابها وأطرافها إلا أنها تعبر عن صراع هيكلية كبير ممتد زمنياً ومكانياً. وأصبح الشرق الأوسط ساحة الرئيسة وإن امتد مداه دولياً.^(٣)

وتأتي القيود المؤسسية لتضيف عنصراً جديداً للتواصل والتداخل بين رؤى وسياسات الحزبين: الديمقراطي والجمهوري؛ حيث تتعدد مداخل صنع القرار في الديمقراطية الأمريكية، الأمر الذي يقرب من سياسات الحزبين خاصة في المجال الخارجي. وتستمر العلاقة بين البيت الأبيض والكونجرس محدّدة لمسار السياسة الخارجية. فعملية صنع السياسة الأمريكية بشكل عام تقوم على مبدأ المشاركة في السلطة؛ بحيث يظل كل منهما في حاجة إلى آخر لإنجاز قراراته بدرجات متفاوتة، بحسب القضية والتوقيت.

ويكسر من هذا التداخل أن الأغلبية الحزبية في الكونجرس لم تعد أغلبية كاسحة، وتغيير السيطرة الحزبية على الكونجرس أو أحد مجلسيه يتم بالتفافس على عدد محدود من المقاعد. وجميعها تدفع نحو تبني سياسة جامعة للحزبين أكثر منها فاصلة بينهما بشكل قاطع. وأبرز مثال على ما سبق الأغلبية المحدودة التي يتمتع بها الحزب الديمقراطي حالياً في مجلسي الكونجرس لأول مرة منذ ١٩٩٥م: (٢٣٣) عضواً ديمقراطياً مقابل (٢٠٢) من الأعضاء الجمهوريين في مجلس الشيوخ، وتساوى الحزبان في مقاعد مجلس الشيوخ بـ ٤٩ مقعد لكل منهما، إلا أن الحزب الديمقراطي يحظى بأغلبية إجرائية؛ بسبب تقارب مقعدي المستقلين مع الحزب تنظيمياً.^(٤)

الصهيوني المسيحي على قطاعت كبيرة من المحافظين الجدد داخل الجمهوريين جعل من مساندة إسرائيل مساندة عقدية وأيديولوجية في المقام الأول، بينما ينبع الموقف الديمقراطي ذاته من أغراض سياسية انتخابية بسبب أصوات اليهود الأمريكيين في الانتخابات.

ومن ناحية أخرى، فقد كان لنمط النظام الدولي ومسار تطوره، وبسبب السياسات الأمريكية الداخلية، فإنه من المتوقع استمرارية كثير من سياسات بوش. فقوى الاستمرار في السياسة الخارجية الأمريكية قبل وأثناء وبعد إدارة بوش متجذرة بقوة في عملية صنع السياسة الأمريكية خاصة الخارجية منها.^(١)

وبالنظر إلى الخبرة التاريخية الأمريكية، فإن عناصر التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية للإدارات المتعاقبة تنحصر في الشكل واللهجة والشخص وأولويات السياسة والتبريرات النظرية والأدوات (البعد التكتيكي)، فالتاريخ علمنا أن التغييرات تحدث على هامش السياسة الراسخة، وليس في محورها وجوهرها. ويعضد من هذه الفكرة أن ما يجمع بين الديمقراطيين والجمهوريين حول السياسة الخارجية أكثر مما يجمعهم مع حلفائهم في أوروبا وآسيا. ولا يجب للتباينات اللحظية أن تجعلنا نغفل عن الاستمرارية المتصلة برؤية ثابتة ومستقرة عن ضرورة حماية دور أول، وتأثير نافذ، للولايات المتحدة في العالم.^(٢)

ولعل دخول الولايات المتحدة باستمرار في صراعات كونية كبرى تواجه فيها دوماً أعداء دوليين في المقام الأول، جعل من تحقيق وضمان الهيمنة الأمريكية هدفاً ثابتاً تسمح به حتى الآن توازنات القوى الدولية، إلا أنها تفرض في كثير من الأحيان

(3) Ibid,p 12-13

(4) 110th United States Congress, http://en.wikipedia.org/wiki/110th_United_States_Congress#Majority_28Democratic_leadership

(1) Timothy J.Lynch & Robert S. Singh, After Bush: The Case for Continuity in American Foreign Policy, Cambridge University Press, 2088, p3-4.

(2) Ibid, p8.

مواقف الإدارة إلى الاعتدال، ولن تعيق جهودها بشكل كامل.⁽¹⁾

وفي داخل البيت الأبيض تلعب التوازنات داخله دورًا مؤثرًا وقائدًا لنمط القرار الخارجي. ففي تلك المنظومة، يلعب الرئيس دورًا محوريًا وسط عدد مهم من الفاعلين، مثل وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ومجلس الأمن القومي، بالإضافة إلى مجموعة من المستشارين والمبعوثين. ودستوريًا وزارة الخارجية هي الوسيط القائد للسياسة الخارجية، إلا أن دورها مرتبط بنمط العلاقة بين الرئيس ووزير الخارجية.

ومن الملاحظ في الأعوام السابقة بزوغ وزارة الدفاع، وتبوأها التأثير في تحديد الموقف الأمريكي في عدد من القضايا؛ حتى إنه بات من الملاحظ تقلص مخصصات وزارة الخارجية في مقابل تنامي تلك المخصصة لوزارة الدفاع.⁽²⁾ بل إن وزير الدفاع روبرت جيتس انتقد ذلك، وعلق بأن الولايات المتحدة تعاني من «انخفاض الاستثمار في الدبلوماسية»، وبدأت بعض الخطوات لزيادة الموارد المخصصة للجهاز الدبلوماسي.⁽³⁾

وهذا يحتم علينا الإشارة إلى العلاقة بين المدني والعسكري في واشنطن؛ فقد احتدم النقاش بين فريقين: الأول في وزارة الخارجية يرى تنامي دور الجيش في صنع قرار السياسة الخارجية، والثاني في البنتاجون يرى تزايد تأثير المدنيين على خطط الدفاع داخل الوزارة؛ حيث تزايدت مخاوف العسكريين من عدم وضع الاعتبارات العسكرية في الحسبان عند

كما تأتي العلاقة بين الكونجرس وجماعات الضغط كأحد المحددات الأخرى الحاكمة لصنع السياسة الأمريكية وبالذات الخارجية منها. ويأتي اللوبي اليهودي على رأس الجماعات المؤثرة في التوجه الأمريكي تجاه العالم الإسلامي ككل والشرق الأوسط بالأخص.

وبالرغم من ثبات وقوة تأثير ونفوذ هذه الجماعات في أروقة واشنطن إلا أن شواهد التغيير بعيدة الأمد ظهرت بعض بوادرها. وقد أشار ستيفن وات إلى أن تأثير اللوبي اليهودي أوضح في الكونجرس عنه في البيت الأبيض، وهناك عدد من الرؤساء الأمريكيين مثل كارتر (الديمقراطي) وبوش الأب (الجمهوري) عملوا على الضغط على إسرائيل في العقود السابقة، ولم يتغير الوضع كثيرًا في الكونجرس؛ حيث ظل موالياً لإسرائيل.

وفي بداية عهد أوباما وتحت رعاية الإيباك وجه الكونجرس خطابًا لأوباما موقِّعًا من ٧٦ من أعضاء مجلس الشيوخ، و٢٢٩ من مجلس النواب يطلبون من الرئيس التعاون مع إسرائيل في سياساته تجاه الشرق الأوسط ومقترحين عددًا من الشروط على الفلسطينيين. وتعددت مؤشرات تحرك وتعبئة أنصار إسرائيل في الكونجرس في أكثر من اتجاه لمواجهة ما اعتبره مؤيدو إسرائيل ضغطًا على إسرائيل، خاصة في مسألة الاستيطان.

وهذا لا يمنع من ملاحظة أن سيطرة الإيباك على الكونجرس قد قلَّت نسبيًا، فقد أشار ريتشارد سيلفرستين إلى عدم توقيع اثنين من الديمقراطيين التقدميين: بارني فرانك وروبرت فيلنر على خطاب إيباك، كما أن اجتماعات نيتانياهو مع عدد من أعضاء الكونجرس منهم جون كيري رئيس لجنة العلاقات الخارجية اشتملت على تبادل حاد للأراء حول سياسة المستوطنات. وأوضح المناخ المصاحب لتوقيع الخطاب أن الإيباك لم تعد تملك ذات التأثير. ومن ثمَّ يمكن توقع أن ضغوط الكونجرس على أوباما قد توجه

(1) Stephen Walt, Obama's Speech Proof Israel Lobby Weaker?, 06/03/2009 http://walt.foreignpolicy.com/posts/2009/06/03/is_the_Israel_lobby_getting_weaker

(2) Fraser Cameron, *US Foreign Policy After The Cold War*, Routledge, London, 2002, p50

(3) Hillary Clinton, «New Beginnings: Foreign Policy Priorities in the Obama Administration», Opening Remarks Before the House Foreign Affairs Committee, Washington, DC, April 22, 2009 <http://www.state.gov/secretary/rm/2009a/04/122048.htm>

الوجوه المحسوبة على الجمهوريين، خاصة في المناصب ذات الصلة بالسياسة الخارجية. ومثلما عيّن أوباما جيتس وزيراً للدفاع، فإن إدارة الرئيس كلينتون استعانت ببعض الجمهوريين المعتدلين من أمثال كولين باول وويليام كوهين. (٤)

كما يشترك بعض مستشاري أوباما مع الجمهوريين في بعض الآراء؛ حتى إنهم خدموا في إدارات جمهورية، مثل أنتوني لايك الأستاذ في جامعة جورج تاون والذي خدم مع هنري كيسنجر، ودينيس روس المبعوث الأمريكي لإيران والذي خدم مع إدارة بوش الأب. (٥)

تبقى الإشارة في هذه الجزئية إلى الفجوة الواضحة بين الخطاب المعلن وبين السياسة المطبقة في الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وذلك ينطبق على

كافة التيارات الفكرية التي توالفت على البيت الأبيض، فحديث كل من الليبراليين، أو أصحاب الاقتراب المثالي في العلاقات الدولية والمحافظين - خاصة الجدد منهم - الذي يعلي من القيم الأمريكية الخاصة بالديمقراطية والحرية، وأهمية الدفع في ذلك الاتجاه غالبه لم يُطبق؛ حيث اشتركت كافة المدارس الفكرية بتشعباتها الفرعية في عدم المضي قدماً إلى النهاية من أجل الضغط الحقيقي لتنفيذ الرؤى المتبناة علناً من المسؤولين الأمريكيين. فعند أول اختبار حقيقي، تعلقو قيم الاستقرار على قيم الإصلاح والتغيير

صياغة التخطيط العسكري، خاصة في ظل تعاظم دور رامسفيلد وزير الدفاع السابق ونائبه ولفويتز في إدارة بوش. (١)

ولم يتغير الوضع - كما كان متوقعاً - في ظل إدارة أوباما، فأعلاؤها للقوة الناعمة لا يعني تخليها عن القوة الصلدة، فلقد استمر العسكري إلى جانب السياسي، الأمر الذي دفع رون بول عضو الكونجرس الأمريكي إلى التصريح بأن ما تغير هو اللهجة وبقيت السياسات، خاصة وأن أوباما قد زاد من ميزانية وزارة الدفاع بحوالي ١٠٪. (٢)

ولذا لا يجب إغفال الدور المهم الذي يلعبه العسكر في تشكيل رؤى واتجاهات الإدارات الأمريكية المختلفة، وعلى رأسها إدارة أوباما.

هذا ويرى منير شفيق أن المؤسسة العسكرية الأمريكية تتمتع بنفوذ من وراء ستار يزداد بالتورط في الحرب وبانهيار الاقتصاد؛ ولهذا يجب أن يُنظر إلى أوباما باعتباره صدئاً للجيش ومتوافقاً بقوة معه، فالجنرالات الحاليون والمتقاعدون لهم دور مهم في دبلوماسية أوباما أكثر من أي رئاسة سابقة، ومن هنا فإن قوة أوباما تترسخ بدعم الجيش والمخابرات المركزية اللذين استمرا أهم المشاركين الرئيسيين في صنع السياسة الأمريكية. (٣)

من ناحية أخرى حفلت الخبرة التاريخية الأمريكية بحالات قام فيها الديمقراطيون بالاستعانة ببعض

حفلت الخبرة التاريخية الأمريكية بحالات قام فيها الديمقراطيون بالاستعانة ببعض الوجوه المحسوبة على الجمهوريين، خاصة في المناصب ذات الصلة بالسياسة الخارجية. ومثلما عيّن أوباما جيتس وزيراً للدفاع، فإن إدارة الرئيس كلينتون استعانت ببعض الجمهوريين المعتدلين من أمثال كولين باول وويليام كوهين.

(4) Yuen Foong Khong, «Neoconservative and the domestic sources of American Foreign Policy», Steve Smith, Amelia Hadfield and Tim Dunn (ed), *Foreign Policy: Theories, Actors, Cases*, Oxford University Press, 2008, p255

(5) Stone Douglas, «Obama's Foreign Policy Team Tacks Left.» *Human Events*, 6/16/2008, Vol. 64, Issue 21 <http://web.ebscohost.com/ehost/detail?vid=4&hid=102&sid=8e6a8935-69f4-43d1-a933-fd13ed0d744b%40sessionmgr1110&bdata=JnNpdGU9ZWhvc3QtbnGl2ZQ%3d%3d#db=aph&AN=32683456>

(1) Paul Rogers, *A War Too Far: Iraq, Iran and the New American Century*, Pluto Press, London, 2006, p228.

(2) Kathleen Wells, Ron Paul Talks on Obama and Foreign Policy, <http://ar.electionsmeter.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC%D8%AC/ron-paul/4290>

(٣) منير شفيق، مشروع أوباما للتسوية إلى أين؟، ٢٠٠٩/١١/٢٦م

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1E7487BF-C1E5-44A1-AA8E-7C9CDBD1E242.htm>

بوش أن التهديد يصبح غير محتمل إذا ما اجتمعت العناصر الثلاثة في فاعل واحد، وهي الرؤية التي تبناها أوباما طوال حملته الانتخابية؛ عندما تحدث عن تعاضم المخاطر التي تفرضها الدول المناوئة للمالكة لأسلحة دمار شامل. ولكنه اختلف مع طريقة بوش وإدارته في التعامل معها.

فبينما برر توافر العناصر الثلاثة -أو مجرد الاعتقاد في توفرها- منطق الضربة الوقائية وليس منطق الصبر والحكمة، لتصبح الرشادة لصيقة بأفضل الخيارات المحتملة على الإطلاق وليس أحكمها وأقلها كلفة،^(٢) فإن أوباما أدخل عنصر الثمن الواجب دفعه وحدود القدرة الأمريكية، ووسع من مساحة مناورته

عندما أعاد تصنيف الأعداء إلى متطرفين وأقل تطرفاً.

كما أنه في مقابل سياسة الواحد بالمائة التي تبناها تشيني نائب الرئيس بوش، والتي تقوم على أن رد الفعل الأمريكي يجب أن يتعامل مع المخاطر التي لا

تتعدى نسبة تحققها ١٪ تماماً مثل المخاطر الأخرى المؤكدة،^(٣) لم تتماذ إدارة أوباما في تبني هذا المبدأ؛ حيث أعيد ترتيب أولويات المخاطر وطرق مجابتهها بما يتلائم مع حجم الخطر ومع الخريطة الإدراكية الجديدة للأعداء، التي حدث فيها تمييز بين المتطرف الأكثر تهديداً والذي لا بد من مواجهته بالقوة الصلدة مع القوة الناعمة، وبين الأقل تطرفاً القابل للاحتواء والذي يمكن مواجهته بالقوة الناعمة وحدها.

إلا أنه يجب مراجعة الفكرة القائلة بأن إدارة بوش اعتمدت فقط على القوة العسكرية في إدارة الشؤون الخارجية؛ حيث إن الاتجاه إلى الأدوات الدبلوماسية ليس تحولاً جديداً تماماً قاصراً على إدارة أوباما؛ حيث شهدت السنوات الأخيرة من إدارة

معلنة فوزاً مضموناً للاقتراب الواقعي، ولا تظهر إلا اختلافات ثانوية تكون ساحتها الأولى والأخيرة الخطب والتصريحات وليس الأفعال والسياسات.

٢- أوباما وبوش.. أبعاد وحدود التغيير:

انبثقت الحرب على الإرهاب في ظل تفاعل ظروف موضوعية في لحظة تاريخية مفصلية مع رؤية أيديولوجية بعينها. ففي إطار الحديث عن القرن الأمريكي الجديد، والهدف منه بناء نظام دولي قائم على القيم الاقتصادية الأمريكية، سادت الرؤية الرسالية للتيار المحافظ الأمريكي لعدة سنوات، وبلغت ذروتها منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي.

وفي نهاية ٢٠٠٢م تم الإعلان

عن هذه الاستراتيجية الكبرى التي تلتزم بالحفاظ على النظام أحادي القطبية تترجع على قمته الولايات المتحدة بلا منافس. إلا أن هذه الاستراتيجية حددت بترك العالم منقسماً وخطراً، والولايات المتحدة أقل أمناً.^(١)

وقد تعرضت هذه الرؤية لهزة كبيرة بسبب الفشل في سياسات محاربة الإرهاب وبسبب الأزمة الاقتصادية. وعبر خطاب أوباما عن مرحلة جديدة اشتركت مع سابقتها في تعريف مصادر التهديد، ولكن اختلفت معها في ترتيب الأولويات، وفي تحديد أنسب السبل لمواجهة هذه المخاطر.

لم تتخل إدارة أوباما بشكل كامل عن رؤية إدارة بوش لمكامن الخطر والتهديد التي عدتها في ثلاثة مصادر رئيسية: الإرهاب، الاستبداد وأسلحة الدمار الشامل، ولكن مع إعادة رسم خريطة المناطق الأولى بالاهتمام والأكثر تهديداً من غيرها. واعتبرت إدارة

(1) Noam Chomsky, *Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance*, Henry Holt and Company, New York, 2004, p11-12

(2) Timothy Lynch, *opcit*, p 127-128

(3) Yuen Foong Khong, *opcit*, p261

وعليه فإن الرؤية السائدة وسط أغلبية الأكاديميين والخبراء الأمريكيين في نهاية عهد بوش وبداية عهد أوباما تشير إلى أن القرن الأمريكي ولى، وأتى قرن القوة المشتركة.⁽³⁾

ففي العام الأول من عمر إدارة أوباما امتزجت الاستمرارية -ممتلة في ثبات الأهداف- بالتغيير -ممثل في المنهج-؛ فاستمرت الحرب على القاعدة قائمة، ولكن بدون استعداد حلفاء أمريكا، وبدون تعذيب يناقض القيم الأمريكية، وتم إرسال مزيد من القوات إلى أفغانستان، ولكن في ظل مراجعة استراتيجية أشمل، وامتدت يد الحوار للمناوئين، ولكن بدون ضعف. كل ذلك في إطار اعتقاد سائد في ضرورة الانخراط والتواصل «engaging» مع مختلف الفاعلين الخارجيين، فهو العنصر البارز في توجه أوباما للعالم الخارجى.⁽⁴⁾

وهو التوجه الذي انتصر على تيار آخر وسط الديمقراطيين (يقترّب في بعض ملامحه من طرح الجمهوريين)، ويرى في التشدد مع المناوئين وتهديدهم بالحرب الوقائية أمراً مقبولاً في التعامل مع بعض الدول. بل انتقد بعض الديمقراطيين إدارة بوش لعدم استخدامها أو التلويح بقوة بمبدأ الحرب الوقائية ضد دول مثل إيران وكوريا الشمالية.⁽⁵⁾

كما لا يجب تجاهل أن بعض أعضاء الكونجرس من الديمقراطيين - ومنهم هيلاري كلينتون - ساندوا

بوش إرهافات هذا التوجه، عندما اشتركت الولايات المتحدة في الجهود الدولية متعددة الأطراف للحوار مع إيران وكوريا الشمالية، واتجهت إلى إعادة بناء علاقات الولايات المتحدة عبر الأطلسي، وإلى تشجيع السلام الإسرائيلي الفلسطيني.⁽¹⁾

كما أن دفاع بوش في خطابه عن الديمقراطية والإصلاح السياسي، وإطلاقه أكثر من مبادرة في هذا الصعيد يشير إلى استخدامه القوة الناعمة جنباً إلى جنب مع القوة الصلدة، ولكن بكفاءة وفاعلية أقل؛ حيث لا يجب إغفال تأثير وجود شخصية كاريزمية مثل أوباما وزخم وصولها للبيت الأبيض على منح الخطاب الأمريكي جاذبية أكبر ربما لنفس الكلام. وهنا يبدو دور الشخصية والسياق في تحويل النظرة إلى الخطابات (حتى المتشابهة في كثير من أجزائها).

لقد تم إعلاء الأدوات غير العسكرية، وتنوع أدوات الحركة الأمريكية لتتركز حول وسائل القوة الناعمة بعد مراجعة استراتيجية عكستها عدد من التقارير والإصدارات في نهاية عهد بوش، تم فيها التركيز على اختلاف أنماط التهديد المفروضة على الولايات المتحدة، وتغيير هيكل ميزان القوة الدولي.

فأشارت عدد من الكتابات إلى أن الهيمنة العسكرية للولايات المتحدة تتآكل، وعلى الولايات المتحدة أن تتجه إلى موارد جديدة للتفوق العسكري، وتتبنى استراتيجية كبرى أكثر تواضعاً تحقق التوازن بين الأهداف والموارد، وتراعي التغييرات في النظام الدولي، والنظم الإقليمية، وأنواع التهديدات ومداهما.⁽²⁾

(1) Richard N. Haass, «Beyond Iraq: A New U.S. Strategy for the Middle East», *Foreign Affairs*, Volume: 88, Issue: 1 (January/February 2009), <http://ciaonet.org/journals/fa/v88i1/04.html>

(2) Andrew F. Krepinevich Jr, «The Pentagon's Wasting Assets», *Foreign Affairs*, Volume: 88, Issue: 4 (July/August 2009), <http://ciaonet.org/journals/fa/v88i4/03.html>

(3) «Obama's foreign-policy credo: listen and lead», *Christian Science Monitor*, 3/31/2009, Vol. 101, Issue 6, <http://web.ebscohost.com/ehost/detail?vid=4&hid=2&sid=8e6a8935-69f4-43d1-a933-fd13ed0d744b%40sessionmgr110&bdata=JnNpdGU9ZWhvc3QtbG12ZQ%3d%3d#db=aph&AN=37580778>

(4) «All very engaging», *Economist*, 3/14/2009, Vol. 390, Issue 8622, <http://web.ebscohost.com/ehost/detail?vid=4&hid=102&sid=8e6a8935-69f4-43d1-a933-fd13ed0d744b%40sessionmgr110&bdata=JnNpdGU9ZWhvc3QtbG12ZQ%3d%3d#db=aph&AN=36905662>

(5) Timothy Lynch, *opcit*, p282

السياسة الأمريكية، ليس فقط لكونه أول ملوّن يجلس في المكتب البيضاوي، بل لما يمثله من تجربة شخصية تدرك الطابع الكوني متعدد الثقافات لعالم اليوم.

وتعبّر القاعدة الاجتماعية العريضة التي أضحت يمثّلها عن نقلة نوعية في طبيعة الكتلة المهيمنة على صنع السياسة الأمريكية، إلا أنه يجب التمييز بين تأثير هذا التحول على السياسة الداخلية من جانب والسياسة الخارجية من جانب ثانٍ؛ حيث من المتوقع أن يقل التغيير على ساحة التوجهات الخارجية بالمقارنة بالتحولات الحادثة في الداخل، خاصة السياسات التعليمية والصحية والاقتصادية والمالية. ويُعد أوباما من نماذج الرؤساء الأذكياء الحاصلين على تعليم ممتاز: مثل كلينتون وكارتر، ولديه خطة طموحة، ويسعى لعمل الكثير على أكثر من جبهة.^(٣) إلا أن الساحة الداخلية هي المرشحة لحدوث التغيير الأكبر والحقيقي بها، خاصة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

١- المشترك ما بين التيارات الفرعية:

لقد أتت الليبرالية الحديثة إلى الولايات المتحدة في

ثلاث موجات رئيسية:

أولاً: التقدميون في عشرينيات القرن الماضي، وفيها تم بلورة المعالم الرئيسية لليبرالية كمبدأ سياسي، وفي إطارها دعا ويلسون وغيره إلى تفسير الدستور الأمريكي بروح جديدة حية. وهو ما عبّر عنه أوباما في كتابه «جرأة الأمل» بحديثه عن الدستور كوثيقة حية يجب قراءته في سياق عالم متغير دومًا. وفي خطاب تنصيبه أشار إلى أن المهم ليس حكومة صغيرة أو كبيرة بل حكومة تعمل. وهذه البراجماتية هي في حقيقتها جزء من الليبرالية.

ثانياً: الليبرالية في مرحلتها الثانية كانت اقتصادية،

الحرب ضد العراق على أساس أن صدام حسين تهديد للاستقرار الإقليمي، ثم سحبوا هذا الدعم عندما تيقنوا أن هذا الاستقرار أصبح وهمًا.^(١)

وبالرغم من هزيمة أوباما للجمهوريين، إلا أنه يدرك تمامًا استمرارهم كقوة سياسية واجتماعية وثقافية ومؤسسية. فقد اعتمدت قاعدة ماكين المرشح الجمهوري على الحركة الدينية الأصولية والجناح اليميني القومي المعادي للمهاجرين، وهو الأمر الذي يفرز مستقبلاً غير مبشر للجمهوريين؛ حيث بدأ الانفصال بين الحركة الأصولية وبين المحافظين الاقتصاديين الذين هم في نفس الوقت معتدلون اجتماعيًا. ولكن يظل لهذا التيار قوته، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن ٥٧ مليون ناخب أمريكي صوتوا لماكين في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية الخطيرة، الأمر الذي يعني أنه مازال قادرًا على فرض تحدّد على أوباما، خاصة إذا ما فشل في تنفيذ ما وعد به.^(٢) وهو أمر يدركه أوباما، وانعكس في ضمه لأكثر من عنصر جمهوري في إدارته تحقيقًا لفكرة التواصل مع الاتجاهات المختلفة داخل الولايات المتحدة وتخفيفًا من حدة الهجوم على سياساته.

ثانياً: أوباما والديمقراطيون.. مرحلة تطور

جديدة:

يعكس التحالف العريض الذي أتى بأوباما إلى البيت الأبيض إرهابات تغيير مناخ الثقافة السياسية الأمريكية، وفيه صعود واضح للقوى التقدمية الأمريكية American progressives، في ظل انكشاف إفلاس الليبرالية الجديدة عقب الأزمة الاقتصادية الدولية.

وقد مثل فوز أوباما نقلة ثقافية كبرى في عالم

(1) Ibid, p101

(2) Jerry Harris and Carl Davidson, «Obama: the new contours of power», *Race & Class*, 2009; Vol 50; Issue 4, p1 Downloaded from <http://rac.sagepub.com> at British University in Egypt on August 16, 2009

(3) Ibid, p3

Downloaded from <http://rac.sagepub.com> at British University in Egypt on August 16, 2009

للتدين الأمريكي، وأن الكنائس قد تعمل على تحسين حياة الشعوب في هذا العالم.

ويستجيب أوباما للمشاعر المضادة لسياسة الولايات المتحدة في اليسار الأكاديمي والثقافي في محاولة لعلاج جروح الحزب الديمقراطي الداخلية، وتحويله

ليصبح مدافعاً عن «تاريخنا الأفضل» كما صرح أوباما .

إنه يطمح في تحقيق انطلاقة كبرى للقوى الليبرالية في هذا الجيل، كما إن محاولاته للسيطرة على الأزمة المالية ستنتج اقتصاداً مُسيطرًا عليه سياسياً،

ومواطنًا أكثر اعتماداً على الدولة الفيدرالية، مما يقرب الولايات المتحدة من الديمقراطيات الاشتراكية في أوروبا. وهو الأمر الذي لا يتعارض مع ما يؤكده أوباما من أن الولايات المتحدة تتشابه مع العالم أكثر مما يدرك الأمريكيون أنفسهم، وأنها يجب أن تظل مثله -أي هذا العالم- إذا ما أرادت الحفاظ على مكانتها كقائد له، ومن ثم فإن شعوره بالاستثنائية الأمريكية أضعف وأكثر تقييداً لحركته عن رؤساء مثل ريجان وبوش⁽¹⁾.

لقد عرضت الأزمة الاقتصادية هيمنة الليبرالية الجديدة للتآكل، وظهرت كتلة هيمنة جديدة تُعرف بـ«الكنزيين الجدد neo-Keynesian globalists» ذوي الاتجاه العالمي تسعى لإعادة تعريف الليبرالية في القرن الحادي والعشرين على المستويين: الأيديولوجي والسياسي، فاتجه الوسط إلى اليسار جديداً وجدلاً مختلفاً.

فجأة أصبح التيار الرئيس المهيمن والسائد يتحدث عن برامج العمل الحكومية: الإنفاق على

ففي مرحلة «الصفقة الجديدة» أصبح للمواطنين حق في مكاسب اقتصادية واجتماعية من خلال برامج الرفاهية الاجتماعية، وتم توسيع سلطة الحكومة الفيدرالية في إصدار اللوائح، والتي كانت قبل ذلك في يد القطاع الخاص، أو الولايات والمحليات.

ولكن حدث بعد ذلك ردة فعل لهذه الموجة، وبدأ الليبراليون المعاصرون يفقدون حماسهم للوائح الآتية من أعلى إلى أسفل، والتي كانت تعتبر الامتيازات حقوقاً. وفي ظل انهيار الاتحاد السوفييتي وفقدان

الاقتصاديات الاشتراكية لأي مصداقية، أعاد بعض الليبراليين من أمثال الرئيس كلينتون النظر في السوق الحر، وحدثت عملية إعادة تأهيل للسوق وآلياته، في سياق ما اعتبره البعض البعض التغيير الأكبر في الليبرالية الأمريكية في الأربعين عاماً الماضية. إلا أن الأزمة الاقتصادية والمالية غيرت كثيراً من الأشياء. وبدأت أجواء ١٩٣٢م تعود من جديد في ظل إعادة إحياء النشاط الحكومي من أجل مراقبة السوق، وليس بالضرورة السيطرة عليه (كما أشار أوباما في خطابه التنسيبي).

أما الموجة الثالثة والأخيرة، فقد هاجمت الولايات المتحدة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وكانت ليبرالية ثقافية ظهرت في الجامعات، وجلبت حركة التحرير المدنية التي فتحت آفاقاً جديدة للمرأة والشواذ والمدافعين عن الإجهاض.

ولعل أهم الأوجه الإبداعية لليبرالية أوباما هي محاولته تخطي تطرفها وتماديها؛ حيث تجاهل مسائل مثل الإجهاض وزواج المثليين إلا عند الضرورة (مخاطبة جمهور مهموم بهذه المسائل). وتحدث عن الأمة الأمريكية كأمة للمسيحيين والمسلمين واليهود وغير المؤمنين، فهو حريص على جعل الليبرالية حليفاً

(1) Charles R. Kesler, *opcit*, <http://www.csmonitor.com/2009/0211/p09s01-coop.html>

التضامن مع حركات التحرر في العالم، وتتنظر الكتلة العسكرية الصناعية القديمة لهذه التحولات كتهديد لتفوق الولايات المتحدة، في حين أن «الكنزيين الجدد» أصحاب النظرة العالمية على استعداد لتقبل الظروف الجديدة، وإجراء إعادة ضرورية للتكيف الاستراتيجي.

ففي ظل اهتزاز مصداقية الولايات المتحدة في أسواق المال بشدة، اعترف الكينزيون الجدد الكونيون بما أسماه فريد زكريا «ميلاد نظام كوني حقيقي»؛ حيث أشار إلى أنه باستثناء البعد العسكري، فإن جميع الأبعاد الأخرى: الصناعية، المالية، التعليمية، الاجتماعية، الثقافية قد انتقل توزيع القوة بها بعيداً عن الهيمنة الأمريكية. وبالمثل

فإن ريتشارد هابس رئيس مجلس العلاقات الخارجية دافع عن تكييف وتهيئة الولايات المتحدة لوقائع العالم الجديد. ووفقاً له فقد انتهت مرحلة الأحادية التي استمرت أكثر من عقدين ومثلت مجرد لحظة بالمقاييس التاريخية،

وحل محلها عالم اللا أحادية «nonpolarity» «فيه القوة موزعة ولا مركزية».

كما سادت هذه النظرة في تقرير «الاتجاهات الكونية» الأخير الصادر عن مجلس المخابرات القومي the National Intelligence Council كل أربع سنوات، والذي يمثل جميع وكالات المخابرات الأمريكية البالغ عددها ست عشرة وكالة. ونص التقرير على أن قوة الولايات المتحدة النسبية -حتى على الصعيد العسكري- سوف تتحدرو وسيكون التأثير والنفوذ الأمريكي مقيداً بشكل أكبر، فخلال العشرين عاماً القادمة «ستجد الولايات المتحدة نفسها كواحدة من الفاعلين المهمين على المسرح الدولي لاعبة دوراً رئيساً في الأحداث الكونية».

البنية التحتية، توسيع الدعم الفيدرالي للولايات، مزيد من الاستثمارات البيئية والقواعد للأسواق المالية. الأمر الذي يعيد للأذهان مناخ الصفقة الجديدة new New Deal وجعل الملايين تتوقع عودة عصرها.

ويعد أوباما براجماتياً وسطياً بدون الحساسيات الأيديولوجية الخاصة بالستينيات، إلا أن رؤيته متأثرة بقيم تقدمية محورية، هذه القيم -قبل السياسات- هي التي جذبت دعم الأقليات والشباب ونقابات العمال له. وكان اتجاه الحزب الديمقراطي إلى «المحافظة» بشكل مطرد وراء تحول الديمقراطيين إلى أقلية لحوالي ثلاثين عاماً. وتحوي القاعدة التقدمية على الحركات المناهضة للحرب والأقليات

والنقابات. وعند استعراض التصويت لأوباما: نجد أن من صوتوا له هم كالتالي: ٩٧٪ من السود، ٦٣٪ من اللاتينيين، ٦٥٪ من الشباب، ٦٧٪ من أعضاء النقابات البيض.

كما أن هناك زيادة عامة في نسب التصويت، وجميعها أرقام دالة، ولعل من أهمها أن حصول أوباما على ٤٥٪ من أصوات البيض يعني تحولاً في الثقافة السياسية الأمريكية، فقد استطاع أوباما إحياء وتعبئة وتنظيم قوى صاعدة تحولت إلى جيش من المتطوعين بلغ حوالي ٣ ملايين متطوع. وكان رفضه للحرب على العراق من أهم محاور جذبه لهذه القطاعات، والتي يجب التمييز بينها وبين اليسار التقليدي المعادي للحرب، فمطالب وقف الحرب ارتبطت في المقام الأول بدعم القوات الأمريكية، وإعادة لها أرض الوطن سالمة؛ ولأن إنهاء الحرب وسيلة لتخفيض الضرائب، وإحياء الاقتصاد بزيادة الإنفاق على المشروعات في الداخل الأمريكي.

ولا تتعلق هذه المعارضة بمعاداة الإمبريالية، أو

جسدها تحالف الصقور بقيادة تشيني تحت إدارة بوش، فإن خلافاتهم قد قلت حدتها وظلت غامضة. وفي ظل المشترك بين المعسكرين، فإن ما يميز بين الاثنين هو خط متصل وليس فاصلاً لوجهتي نظر متضادتين، ولذا فقد طالب جوزيف ناي في ٢٠٠٨م بتبني «سياسة خارجية واقعية ليبرالية»^(٢).

٢- الانقسامات البيئية في إدارة أوباما:

يمكن رصد تباينات داخل الديمقراطيين أنفسهم؛ حيث ينقسمون إلى: من يقترّب من فكر الجمهوريين بدفاعه عن القوة الصلدة، وانتقاده بوش من حيث التنفيذ، وليس المفهوم ذاته. والليبراليين الذين يركزون على مشاكل العولمة، ويتبنون تعريفات أوسع للأمن، ولا يجذبون القوة، وفريق ثالث يدعو إلى إعادة التركيز على الداخل، ثم هناك الرفضون للعولمة، وهم اليسار التقليدي المكون من نقابات العمال وأنصار البيئة^(٣).

ويعكس فريق أوباما الاتجاه الواقعي البراجماتي، إنه فريق يمثل فكراً وسطاً في الحزب الديمقراطي. يتمتع الرئيس أوباما وفريق إدارته على تنوعه بخبرة دولية أكبر بكثير من نظرائهم في الإدارة السابقة. وتتنوع التوجهات داخل إدارة أوباما ما بين الواقعيين، ومن رموزهم: روبرت جيتس وزير الدفاع، وجنرال جيمس جونز مستشار الأمن القومي. وما بين الليبراليين العالميين liberal internationalists أمثال نائب الرئيس جون بايدن، وهيلاري كلينتون وزيرة الخارجية، وسفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة سوزان رايس، والذين يعبرون عن آراء الصقور، ويعدون من اليسار المدافعين بقوة عن حقوق الإنسان، والتعددية، والتنظيمات الدولية. كما لا يجب إهمال تأثير مجموعة متنوعة من المستشارين من الدبلوماسيين المحنكين مثل مستشاري الأمن القومي

وفق هذا الإدراك، اتجهت سياسة أوباما للأمن إلى التعددية وبناء الأمة كي تكون في بؤرة الاهتمام، أي هي نقلة للقوة الناعمة التي تتمحور حول التعددية الدبلوماسية وإعادة البناء الاقتصادي والحلول السياسية.

فبدلاً من الأحادية العسكرية هناك حاجة إلى الاستعانة بوكالات دولية وغير حكومية مثل أطباء بلا حدود، الصليب الأحمر الأمريكي، مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص. هذا لا يعني نهاية الأداة العسكرية، ولكن تقليصها إلى أضيق الحدود. ويظل التدخل العسكري ماثلاً في البقاء طويل المدى للقوات الأمريكية، سواء في العراق أو أفغانستان، بعد انتهاء مهامها القتالية. وتصبح الحرب على القاعدة وطالبان هي التحدي الرئيس للسياسة الخارجية لأوباما، خاصة وأن معظم الأمريكيين ما زالوا يرون أن الحرب على أفغانستان حرب عادلة، عكس الوضع بالنسبة للعراق^(١).

وبالرغم من بعض الاختلافات الجزئية على طرق وأبعاد مواجهة التحديات المفروضة على الولايات المتحدة، إلا أنه منذ ٢٠٠٢م اتحدت التيارات داخل إدارة أوباما في رفض أحادية الفعل الدولي، واستخدام القوة العسكرية، والتهديد بها بشكل مطرد. فحدث نوع من إعادة النظر في القوة الصلدة التي هيمنت على سياسات إدارة بوش: من حيث أبعادها ومدى ودواعي اللجوء إليها.

في المقابل اتفقوا على الالتزام بالركون إلى الفعل الدولي متعدد الأطراف multilateralism، واستخدام الدبلوماسية وغيرها من أشكال القوة الناعمة -على الأقل في المقام الأول-، ولا يتم اللجوء لأحادية الفعل وللقوة العسكرية إلا عند الضرورة، وفي حالة التهديد الخطير. ولأن الواقعيين -وغالبيتهم جمهوريون- والليبراليين الدوليين -وغالبيتهم ديمقراطيون- يشتركون في رفض مقولات القوميين المتشددين، والمحافظين الجدد، وقيادات اليمين المسيحي، والتي

(2) Jim Lobe, «Liberals, Realists Set to Clash in Obama Administration», January 19, 2009 <http://www.antiwar.com/lobe/?articleid=14095>

(3) Timothy Lynch, *opcit*, p280-281

(1) Jerry Harris and Carl Davidson, *opcit*, p9



بعض أفكارها من المحافظين الجدد في إدارة بوش السابقة.

في حين يميل الواقعيون إلى التشكك أكثر في مدى «استثنائية» الولايات المتحدة، وحتى في دور القيم والأخلاق في السياسة الخارجية، وفي مدى عالمية قيم الديمقراطية الليبرالية، وإمكانية زرعها في ثقافات وأمم أجنبية. ويفضل هؤلاء التعامل مع الأطراف الدولية المناوئة أكثر من الانعزال عن النظم المشكوك في أخلاقياتها، إذا ما كان ذلك يحقق المصلحة الأمريكية. ويتركز دعمهم للمؤسسات متعددة الأطراف وللقانون الدولي حول تدعيم الاستقرار، وحماية المصالح التقليدية الأمريكية، مثل حفظ الاستقرار في المناطق المحورية من العالم، ومنع

السابقين من أمثال برزنسكي Brzezinski وغيرهم⁽¹⁾، ولجمعهم آراء مؤثرة بشكل غير رسمي.⁽²⁾

ويميل الليبراليون الدوليون أكثر من الواقعيين إلى الاعتقاد في الاستثنائية الأخلاقية للأمة الأمريكية، وأنه يجب تشجيع الديمقراطية الليبرالية من خلال القانون الدولي ومؤسسات غربية متعددة الأطراف، وفي نفس الوقت يرون أن هناك بعض النظم غاية في السوء، ولا بد من عزلها، بل والقضاء عليها بشكل أحادي إن لزم الأمر. وبذلك تقترب هذه الجماعة في

(1) Zbigniew, Brent Scowcroft, and Anthony Lake, and former Rep. Lee Hamilton,

(2) Jim Lobe, [opcit](http://www.antiwar.com/lobe/?articleid=14095), <http://www.antiwar.com/lobe/?articleid=14095>

المجتمع وتعبئتها بصمتها على عملية صنع القرار، بحيث باتت تأتي من أسفل إلى أعلى أكثر من أي رئيس مضى، الأمر الذي جعل من اتخاذ القرار عملية تأخذ وقتاً أطول نسبياً من المعتاد.

ولم تمنع المؤهلات العالية لفريق أوباما من الاهتمام بالسياسة الخارجية في خضم ملفات الداخل الساخنة. ففي أواخر شهر يوليو ٢٠٠٩م على سبيل المثال اتجه إلى إسرائيل كل من جونز وروس للتفاوض مع نيتنياهو لبحث العقوبات الجديدة على إيران، وأيضاً جيتز لتجديد التعاون العسكري مع إسرائيل، وثالثاً ميتشل للضغط من أجل التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين.^(٤) إنه فريق متكامل يعمل معاً بقيادة مايسترو اختار جيداً أعضاء فرقته.

ومن عوامل التقارب الأخرى فيما بين تيارات الإدارة الجديدة بروز شخصية أوباما ومعالم تفكيرها الوسطية الجامعة، والتي ساهمت في تحويل جزئي لآراء بعض أعضاء إدارته لتتوافق مع تيار فكري حاكم يرأسه الرئيس - خاصة إذا كان بموصفات شخصية أوباما-.

ولذا لا بد من التفارقة بين الخطابات قبل تولي المسؤولية رسمياً - أي خلال الحملات الانتخابية- وبعدها؛ حيث يمكن رصد تغييرات تصغر وتكبر بين الاثنين في عدد من القضايا. مثال ذلك: دفاع كلينتون كوزيرة للخارجية (نسبياً) عن مبدأ الانخراط المتواصل أو العلاقات الارتباطية «relentless engagement» مع المناوئين مثل إيران، والذي سبق أن عارضته خلال الحملة الانتخابية.

ومن الأمثلة الأخرى، هولبروك الذي يشير سجل تاريخه في مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية منذ كارتر إلى قبوله بفكرة دعم الحلفاء الديكتاتوريين

انتشار الأسلحة النووية، وحماية حرية الملاحة في البحار، وذلك بأقل تكلفة مادية أو بشرية، وهو همّ رئيس في وقت المد الإمبراطوري.^(١)

وتوفر المدرسة الواقعية استراتيجية أفضل للتحرك في العلاقات الدولية، مقارنة بمدرسة المحافظين الجدد التي رسمت معالم الحرب على الإرهاب؛ لأنها تعترف بالحدود، وهو ما ميز بين رؤية أوباما وغيره سواء من الجمهوريين أو الديمقراطيين. إنها فكرة المزج والخلط بين إيجابيات عدد من الاتجاهات. فالواقعية ترى أنه حتى القوى العظمى عليها أن تتكيف لمواجهة الواقع. كما أنها تزوج بين الأهداف والقيم.^(٢)

وإذا ما أصبح الاتجاه الواقعي أكثر ليبرالية، بمخاوفه الجديدة من عدم شعبية الولايات المتحدة، فإن الاتجاه الليبرالي أصبح أكثر واقعية باهتمامه الجديد بالاستقرار.^(٣)

ومن الملاحظ أنه حتى الآن لم تظهر خلافات داخلية على السطح، وبدا قدر معقول من الانسجام والاتساق لم تتمتع بهما إدارتا بوش وكلينتون في بداية عهدهما. فالجدل الداخلي لم يصل حد الانقسام. وبدا تقسيم العمل واضحاً: إذ يعمل ميتشل بهدوء في ملف الصراع العربي الإسرائيلي، بينما يعمل هولبروك بجلبه أوضح في ملف أفغانستان وباكستان، ويهتم بايدن بمسألة العراق، وبدأ روس يولي إيران اهتماماً، ولكن مهامه اتسعت بشكل كبير؛ إذ إنه يساهم في صياغة السياسة تجاه كثير من القضايا بدءاً من إسرائيل إلى باكستان.

وأشارت بعض التقارير إلى أن وزيرة الخارجية كلينتون مهمشة نسبياً، حتى وإن كانت مسئولة عن ملف العلاقة مع القوى الكبرى: أوروبا وروسيا والهند والصين، التي يشاركها المسؤولية بخصوصها وزير الخزانة تيموثي جيتز. وقد تركت تجربة أوباما الفريدة في الفوز بالانتخابات؛ اعتماداً على قواعد

(4) Doyle McManus, «Foreign policy: Do Obama>s globe-trotters play?», <http://www.latimes.com/news/opinion/la-oe-mcmanus26-2009jul26,0,381778.column>

(1) *Ibid*, <http://www.antiwar.com/lobe/?articleid=14095>

(2) Timothy Lynch, *opcit*, p87

(3) *Ibid*, p101

وهكذا تتضح المعالم المشتركة داخل إدارة أوباما لترسم سياسة انفتاحية على الخارج، والتكيف مع متغيراته بتغيير الأسلوب لتحقيق الأهداف القديمة، ودارت خطوط التوجه العريضة حول: العمل على عودة الشراكة مع الحلفاء الدوليين والإقليميين، وتقليص العسكري وتعظيم المدني.

ثالثاً: العالم الإسلامي في رؤية إدارة أوباما.. مناطق وقضايا:

استمرت المنطقة، كوحدة للتفكير والحركة، في التغلب على الفكر الاستراتيجي الأمريكي في ظل إدارة أوباما، ولتحديد ملامح التحرك الأمريكي، بحيث يمكن القول: إن تحول أدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القوة الناعمة والفاعل الجماعي الدولي، والتركيز على خطاب الحوار، وبناء المصالح المشتركة، لم يمنع من سعي الإدارة الجديدة إلى مخاطبة كل منطقة بمفرداتها، ومدى وطبيعة ارتباطها بالمصالح الأمريكية، ونمط التهديدات الآتية منها.

وكسرًا للقاعدة المعتادة، فإنه في إطار تزايد عدد المبعوثين، واستعراض مواقف التيارين الرئيسيين في إدارة أوباما في عدد من القضايا -كما سيرد لاحقاً-، نلاحظ أن وزيرة الخارجية كلينتون مثلت أكثر من غيرها جناح الصقور، بينما اتجه وزير الدفاع إلى جناح الحمام. وفي ظل الاشتراك في الهدف والاختلاف حول طبيعة ومدى التدخل الأكثر تلبية للمصالح الأمريكية، فإن من المفيد لنا في العالم الإسلامي تناول التباينات الداخلية في إدارة أوباما: حدودها وأبعادها تجاه أربعة ملفات رئيسية: أفغانستان، وباكستان، وإيران، والصراع العربي الإسرائيلي، والديمقراطية.

للولايات المتحدة، مثل مسانده للأنظمة السلطوية الآسيوية في كوريا الجنوبية ثم إندونيسيا. إلا أنه تبنى موقف الصقور تجاه إيران، واستخدم لغة قاسية في الحديث عن إيران عندما شبّه رئيسها أحمددي نجاد بهتلر.

ومن ثمّ يعتقد كثير من الليبراليين في معسكر أوباما أن هولبروك غير من مواقفه وطورها، وندم على بعض أفعاله، ومنها مساندة نظام ماركوس في الفلبين.⁽¹⁾

وعلى العكس من بوش، فإن أوباما يعتقد أن الحرب على الإرهاب لا يجب أن تُملي وتُحدّد بعد الآن الأجندة الدولية للولايات المتحدة. وأوضح أوباما أن الولايات

المتحدة لن تُعرف «بما هي ضده بل بما هي عليه: الفرص، الحريات، الرفاهية والطموحات المشتركة التي نشترك فيها مع بقية العالم». فالرئيس مصمم على تغيير فكرة أن الولايات المتحدة في حرب مع الإسلام، والتأكيد على أنها حرب مع القاعدة وعنفها، وحلفائها المتطرفين.

والتفسير هنا أن أوباما يستهدف التطرف، وهو أشمل من الإرهاب؛ حيث إن الأخير ما هو إلا تكتيك وآلية للأول، كما أنه يركز على عوامل بعينها مثل الفقر وغياب التعليم والفرص للشباب كأسباب لذلك التطرف.⁽²⁾

(1) Shorrock, Tim, «Hawks Behind the Dove: Who Makes Obama's Foreign Policy?», *Progressive*, July 2008, Vol. 72, Issue 7

<http://web.ebscohost.com/ehost/detail?vid=10&hid=102&sid=8e6a8935-69f4-43d1-a933-fd13ed0d744b%40sessionmgr110&bdata=JnNpdGU9ZWhvc3QtG12ZQ%3d%3d#d=b=aph&AN=33304627>

(2) Cindy Saine, «Obama Taking New Approach to Dfeat Violent Extremists», 06 August 2009, Washington, <http://www.voanews.com/english/2009-08-06-voa50.cfm>

في مكان لا يبدو فيه أن الأمور تتحسن.^(٤) ورأى جيتس أن زيادة القوات الأجنبية أكثر من ذلك ستبدو كقوات احتلال.

وبسبب الطبيعة الجغرافية الجبلية التي تناسب حرب العصابات بامتياز، وبسبب العامل السكاني والحضاري، والذي يجعل من طالبان قوة اجتماعية وليس سياسية - عسكرية فقط؛ فطالبان تأتي من قبائل البشتون التي تمثل ٤٢٪ من الأفغان، ويسكن ٤٢ مليوناً من البشتون في منطقة القبائل الحدودية بين باكستان وأفغانستان، وبسبب تنامي العداء للولايات المتحدة الناتج عن الخسائر البشرية المدنية من الغارات الجوية، لكل هذه الأسباب يدرك فريق السياسة الخارجية استحالة الحل العسكري وحده.

وما زال البحث عن التوازن بين القوة العسكرية والموائمات السياسية محل جدل داخل الإدارة الأمريكية، ويبدو وزير الدفاع الأمريكي الأكثر إداركاً لمخاطر الاحتلال العسكري، لذا كثرت تصريحاته الدالة على قلقه من إرسال مزيد من القوات إلى أفغانستان، وظلت تجارب الاحتلال الفاشلة المختلفة لهذه المنطقة محل استحضار في مقولاته. وبذلك تبدو آراؤه المفضلة للترتيبات السياسية الإقليمية أقرب لفكر أوباما عنها لبوش.^(٥)

ومن ناحية أخرى، ركز الليبراليون مثل كلينتون على حقوق المرأة، بينما كان الواقعيون أميل لتخطي هذه المسألة؛ لأن الماضي قدماً في هذا المسار قد يسمح بتمكين الحركيين شديدي المحافظة المعارضين لتعليم الفتاة في الداخل الأفغانى.^(٦)

١- الاستراتيجية الأمريكية في أفغانستان وباكستان:

تأتي كل من أفغانستان وباكستان على قمة أولويات الإدارة الجديدة من حيث القضايا الأكثر خطورة، والأكثر تهديداً للمصالح والأمن الأمريكي، ومن ثم تركز واشنطن كثيراً من الجهد وتُتوَّع لمواجهة تحديات هذه المنطقة الفرعية من العالم الإسلامي.

ويعتقد أوباما أن الولايات المتحدة قد دفعت ثمناً استراتيجياً؛ لأنها استدارت بعيداً عن أفغانستان، وركزت جهودها في العراق لكسب معركتها هناك.

وقد لاقت استراتيجية أوباما في أفغانستان وباكستان دعماً من الغالبية في واشنطن، سواء من الجمهوريين أو الديمقراطيين - حتى شبه البعض منهم ذلك بالوضع خلال حرب الرئيس كلينتون في البلقان -، فيما عدا قطاع محدود من المحافظين الجدد.^(١)

إنها «أخطر مناطق العالم» كما لقبها أوباما، ولذا حظيت باهتمام واسع من أوباما وإدارته، وذلك بالرغم من ضغوط الأزمة الاقتصادية، والأصوات القادمة من الجناح اليساري في إدارته الداعية إلى تدخل محدود وليس انخراط واسع.^(٢)

يفضل الواقعيون بقيادة قائد المنطقة الوسطى الجنرال باتريوس التوافق مع عناصر طالبان التي ترغب في الانفصال عن القاعدة وحلفائها، بهدف تحقيق مصلحة أوسع بتوفير الاستقرار للدولة.^(٣)

كما بدا وزير الدفاع جيتس متحفظاً تجاه زيادة القوات الأمريكية؛ حيث علق بأنه بعد تجربة العراق فإن القوات تعبت، وليس هناك استعداد للاستمرار

(4) Abe Greenwald, «Obama's Foreign Non-Policy: Why it's hard for conservatives to praise Obama's good decisions», July 22, 2009

<http://article.nationalreview.com/?q=ZWQ5ODczNjI2MWI1OTViYjVhZmE4ODVMzRjMDFmZjY=#more>

(5) Harris & Davidson, opcit, p17

(6) Jim Lobe, opcit, <http://www.antiwar.com/lobe/?articleid=14095>

(1) Christian Brose, opcit, <http://shadow.foreignpolicy.com/Obama?page=5>

(2) Will Inboden, «Obama gets the who, what, and how of Af-Pak -- but not the why», 03/30/2009

(3) Jim Lobe, opcit, <http://www.antiwar.com/lobe/?articleid=14095>

٢- تشجيع وتطوير حكومة أفغانية قادرة وفاعلة تخضع للمحاسبة.

٣- بناء قوات أفغانية أمنية يتزايد اعتمادها على ذاتها.

٤- دفع باكستان تجاه مزيد من السيطرة المدنية، وتكوين حكومة دستورية مستقرة.

٥- دفع المجتمع الدولي للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف تحت رعاية الأمم المتحدة.^(٢)

كان البحث إذن عن الموائمة والمصالحة مع أكبر عدد من «الأعداء» وإخراجهم من المعركة، لذا فإن أهم ما يشغل فريق أوباما في الوقت الحالي هو تحديد الأجنحة والأعضاء الذين يمكن التفاوض معهم ومساومتهم، والقبائل التي اندمجت في شبكة القاعدة، ولا يمكن التعامل معها من ناحية أخرى. كما عملت استراتيجية إدارة أوباما على زيادة أعداد المدنيين من أجل مساعدات إعادة البناء، لكن ظلت إشكالية تحديد أنسب السبل لإيصال هذه المساعدات بشكل يبني بالفعل القدرات المحلية، خاصة وأن الاهتمام ينصب في الأساس على القطاع الأمني -العسكري- أكثر من المدني.^(٣)

وهكذا عمل أوباما على الجمع بين رؤى العسكريين في داخل الإدارة الأمريكية، فرجع أوباما لواء التدخل الأقصى عسكرياً ومدنياً إلى (الحد الأقصى) المتمثل في إطار تبني خطاب محاربة الإرهاب. و(الحد الأدنى) إذ تعهد بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية تُمكن الحكومات في أفغانستان وباكستان من ممارسة سيادة كاملة على جميع أجزاء دولهما، وإحداث نقلة اقتصادية بهما. وبالفعل قدمت إدارة أوباما مشروع كبير

ويقتضي تحقيق المصالح الأمريكية في أفغانستان بذل جهود على أكثر من صعيد، وتقوية حكومة شرعية ممثلة للشعب، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستمرة، وتدعيم الأمن للمجتمع. وقد اتضحت معالم هذه الاستراتيجية من مصدرين رئيسين: الورقة البيضاء، وخطاب أوباما لمبادرته حول أفغانستان وباكستان؛ حيث قدمت كل من الوثيقتين اقتراحاً مختلفاً، ولكن متكاملًا مع الآخر، ففى خطابه قدم سياسة أضيق لمحاربة الإرهاب، أما الورقة البيضاء فقد اشتملت على مفهوم أوسع يهدف إلى بناء الدولة.

وقد انقسمت الإدارة الأمريكية حول مراجعة السياسة الأمريكية في أفغانستان وباكستان ما بين جون بايدين مدافعاً عن تدخل محدود من ناحية، وكلينتون وهولبروك المدافعين عن اقتراح أشمل يتبنى فكرة بناء الدولة.

واتجه أوباما للتوفيق بين وجهتي النظر من خلال اختيار بعض العناصر من الاستراتيجية التي تركز على العدو لمواجهة الإرهاب وعناصر أخرى من الاستراتيجية الموجهة للشعب من أجل مكافحة القلائل وعدم الاستقرار. وهو ما اعتبره البعض موائمة حذرة أخذت أفضل ما في الاقترابين، وراه البعض الآخر تأرجحاً ربما لا يقود إلى النجاح المطلوب.

وقد تضمنت الاستراتيجية المضادة للقلائل والاضطرابات مراعاة لأمن الشعب، مع بناء حكم محلي فعّال وتنمية اقتصادية، وكانت الإشارة إلى تحول المهمة لتدريب وزيادة أعداد القوات الأمنية الأفغانية، بهدف تحقيق الاستقرار والبناء.^(١)

ومن ثم فقد تحددت خمس مهام رئيسة لهزيمة القاعدة:

١- خلخلة شبكات الإرهابيين القادرين على شن هجمات دولية.

(2) Steven Simon, «Can the Right War Be Won? Defining American Interests in Afghanistan», Foreign Affairs, Volume: 88, Issue: 4 (July/August 2009)

<http://ciaonet.org/journals/fa/v88i4/11.html>

(3) Dan Twining, «Questions that Obama's Af-Pak strategy doesn't answer»,

(1) Christian Brose, opcit.

إن كثيرًا من الليبراليين الدوليين -مثل المحافظين الجدد الذين يرون العالم وفق نظرة قيمية- يميلون لأن يكونوا من حماة إسرائيل، بل ومن حماة حزب الليكود الذي يدافع عنه معظم المحافظين الجدد؛ وذلك بسبب الدعم الكبير الذي يقدمه المجتمع اليهودي الأمريكي تاريخيًا للحزب الديمقراطي، ويشاركهم في ذلك الواقعيون، ولكن من منطلق أن الفشل في حل الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة مع الفلسطينيين، يقف عقبة أساسية أمام تحقيق الأهداف الأمريكية، مثل هزيمة القاعدة واحتواء إيران.

ولذا سيكون الواقعيون أكثر ميلاً لممارسة ضغوط على إسرائيل لقبول بعض التنازلات لدفع عملية السلام مع الفلسطينيين وسوريا.⁽⁴⁾ ولكنها ضغوط لها سقف ثابت متين لا يمكن تخطيه: إنها مصلحة وأمن إسرائيل التي يثور الخلاف حول أنسب الاقترابات والطرق لتحقيقها.

ومن هنا يجب الحرص في تناول ما تداولته كثير من التحليلات من أن إدارة أوباما تتبنى اقتراحًا متوازنًا وعادلًا تجاه الجميع «even-handed approach» في الصراع العربي الإسرائيلي. وقد بدأ أوباما حملته الانتخابية بخطاب يؤكد فيه على ضرورة تجديد جهود الولايات المتحدة لمساعدة إسرائيل على تحقيق السلام مع جيرانها، مع تجديد الالتزام بقوة بأمن إسرائيل «حليفنا الأقوى في المنطقة وديمقراطيتها المؤسسية»، كما دافع أيضًا عن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها.⁽⁵⁾

لوجر Kerry-Lugar bill الذي يطالب الكونجرس بتخصيص مزيد من الأموال لهذه المنطقة.⁽¹⁾ كما طالب الرئيس الجديد الكونجرس بإصدار تشريعات لتقوية المؤسسات المدنية الباكستانية.⁽²⁾

ويرى هولبروك أن الاختلاف في سياسة أوباما هو سعيه للتسويق مع قوى دولية عديدة، مثل الناتو والأمم المتحدة والدول الأوروبية، وهو المسلك الذي رفضته إدارة بوش كليًا، ولعل رحلة أوروبا التي قام بها أوباما في شهر يونيو ٢٠٠٩م كان من أهم أهدافها دفع الشركاء الأوروبيين إلى رفع التزاماتهم في أفغانستان، كما تم الربط بقوة بين سياسة الولايات المتحدة في أفغانستان بتلك الموجهة لباكستان.⁽³⁾

وقد حاز محور باكستان- أفغانستان بجل اهتمام إدارة أوباما، حتى إنه يمكن الزعم أن التحرك في المحاور الأخرى مثل إيران والصراع العربي الإسرائيلي ارتبط أول ما ارتبط بهدف أساسي هو فرض الاستقرار في هذه المنطقة، والقضاء على أعداء الولايات المتحدة في عهد أوباما: القاعدة وطالبان؛ باعتبارهما من القوى الرئيسية للتطرف.

٢- الصراع العربي الإسرائيلي:

اتضح الانقسام الليبرالي- الواقعي حول الشرق الأوسط أيضًا، مثل ما كان الحال عليه في منطقة شرق ووسط آسيا، ولكنه اختلاف ثانوي يدور بالأساس حول أنسب الاقترابات لحل الصراع العربي الإسرائيلي، واختيار الأكثر تأمينا لإسرائيل وحماية لتفوقها.

(1) Peter Feave, «The Obama straddle on Af-Pak», 03/28/2009

By rhttp://shadow.foreignpolicy.com/Obama?page=5

(2) Dan Twining, *opcit*,

(3) Peter Feaver, *opcit*, By http://shadow.foreignpolicy.com/Obama?page=5

(4) Jim Lobe, *opcit*, <http://www.antiwar.com/lobe/?articleid=14095>

(5) «Barack Obama and the Arab-Israeli Conflict», *Journal of Palestine Studies*, Volume: 38, Issue: 9 (Winter 2009) <http://ciaonet.org/journals/jps/v38i9/04.html>

بالمقارنة بأطراف إقليمية أخرى-؛ باعتبارها دولة مركزية في المنطقة. ويمثل حرص الإدارة الأمريكية الجديدة على تعزيز الدور الإقليمي المصري تنفيذًا حرفيًا لاستراتيجية أوباما القائمة على «إعادة تأهيل الحلفاء» من أجل توظيفهم في مهام جديدة على غرار الحال مع تركيا وباكستان.

ومن أبرز المطالب الأمريكية من القاهرة: دعم فكرة التطبيع الذي له أهمية كبرى في رؤية أوباما لحل الصراع في مجمله، ووقف تهريب السلاح إلى غزة، واحتواء إيران. وعلى الرغم من اعتماد أوباما على الحوار كآلية للتعامل مع الملف النووي الإيراني، إلا أنه

لم يسقط خيار العقوبات، وسياسة الاحتواء، من حساباته الخاصة بالتعامل مع الملف النووي الإيراني، وبذلك تمثل القاهرة مرتكزًا لسياسة الاحتواء التي ستفرضها واشنطن ضد طهران، ويدخل في هذا الإطار محاولات واشنطن أن تكون القاهرة جزءًا من مشروع مظلة دفاعية إقليمية. (٣)

ويرى أوباما أن قضايا المنطقة متداخلة يرتبط بعضها ببعض؛ فهدفه تكوين تحالف عربي واسع في مواجهة إيران، وفي نفس الوقت العمل على الحوار مع الأخيرة، ولتحقيق ذلك يدرك أهمية الوصول إلى تقدم في القضية الفلسطينية، وتهدف الجهود الأمريكية إلى تحريك المياه الراكدة في عملية السلام من خلال الحصول على تنازلات أولية إسرائيلية (وقف الاستيطان لمدة محدودة) وفلسطينية (أمنية بالدرجة الأولى وترتيبات داخلية لضمان أي اتفاق قادم) وعربية (تطبيعية).

وقد زاد التفاؤل في عدد من الأوساط العربية بتعيين جورج ميتشل للاعتقاد في قدراته على المصالحة بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ بناء على نجاحاته في حل صراع أيرلندا الشمالية من قبل، ويساعده على ذلك تأثير شخصية مثل أوباما على الجانبين.

ويمكن اعتبار هذه الخطوة كرسالة للمنطقة مفادها أن أوباما ينوي متابعة سياسة أقل تعاونًا مع إسرائيل تقل فيها سيطرة وزارة الخارجية. ولميتشل جذور لبنانية وترى ككاثوليكي ماروني، ويعد رمزًا للسياسة المتوازنة، والتي تقف على مسافة واحدة من كافة الأطراف «even-handedness»، ولكنه لا يعد معاديًا لإسرائيل، كما أنه صديق لعدد من قادة إسرائيل.

وما زال الجدل الدائر حول مفهوم أوباما لإيقاف بناء المستوطنات بما فيها النمو الطبيعي بالمقارنة بالإدارة السابقة (١)؛ حيث دارت معظم اللقاءات الأمريكية الإسرائيلية العربية حول دراسة إشكاليات الاستيطان: تعريفه، حدوده، وطرق حله. فبتركيز الرئيس الأمريكي على مسألة وقف المستوطنات، انتقلت المساومات إلى تعريف مدى هذا الوقف المكاني والزمني.

ويرى البعض في ذلك اقترابًا طموحًا لأوباما يسعى فيه للوصول إلى تنازل من الطرفين العربي والإسرائيلي: التطبيع والمستوطنات، في حين يشكك فيه كثيرون. (٢) إلا أن اختزال حل الصراع العربي الإسرائيلي في مسألة الاستيطان أمر يبعث على التشاؤم.

اتجهت الولايات المتحدة إلى إعادة بوصلة الاهتمام بمصر -بالرغم من بوادر ضعف دورها الإقليمي

(٣) محمود عبده علي، «مبارك وأوباما... ماذا يريد كل منهما من الآخرة»، ١٧ أغسطس ٢٠٠٩م:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=Article_A_C&cid=1248188009056&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

(1) Steven J. Rosen, «Perceptions of the Middle East and the Gaza War: Views from Key Countries», <http://www.gloria-center.org/meria/2009/03/symposium2.html>

(2) Jonathan Marcus, [opcit](http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/8073836.stm), <http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/8073836.stm>

حوافز كريمة لإيران من أجل وقف التخصيب أكثر من الليبراليين الذين يرون أن برنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني بحالته الراهنة المتقدمة يمثل تهديداً غير مقبول لإسرائيل.^(٤)

وتشكل إيران تهديداً لأمن الولايات المتحدة بدعمها طالبان في أفغانستان، والشيعية في العراق، وحزب الله في لبنان، وحماس في فلسطين، ومن خلال برنامجها النووي. ولكن الهدف الأمريكي الآن هو احتواء احتمالات الحرب معها في وقت يجري العمل على حسم الحرب في أفغانستان.

وبينما لم تكن إشارات أوباما لفتح الحوار مع إيران (مثل خطاب النيروز، وإشراك إيران في مؤتمر حول أفغانستان) هي الأولى من نوعها، بل تكررت في عهد بوش، إلا أنها اختلفت في اللهجة والمحتوى، وقام أوباما قبل أزمة الانتخابات بتجاهل ملف حقوق الإنسان، وخاطب مباشرة القادة الإيرانيين.

وبالرغم من تشديده على أهمية فرض عقوبات اقتصادية أقسى إلا أنه لم يمتص في هذا الطريق بعد، وقد رحب بجولة الحوار بين إيران والدول الست الكبرى في أكتوبر ٢٠٠٩م، مركزاً مطالبه حتى الآن في العمل على إيجاد نظام دولي خالٍ من الأسلحة النووية. ذلك في الوقت الذي يرى فيه حلفاء الولايات المتحدة ووزير دفاعها جيتس أن الضغوط أهم من الحوار لتغيير السياسة الإيرانية، وهي الفكرة التي دعمها دينيس روس المبعوث الأمريكي لإيران في كتاباته قبل تعيينه.^(٥)

وبدا الجناح الليبرالي أكثر تشدداً في تفضيلاته للتعامل مع الملف الإيراني؛ حيث إن شخصية مثل بايدن لم تختلف رؤيتها كثيراً عما طرحته إدارة بوش

ومن أهم المؤسسات الأمريكية التي تقف وراء هذه الرغبة: الجيش الأمريكي، فإن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أصبح حاجة ماسة للجيش؛ حيث ارتبطت التسوية في هذا التوقيت، وفي ظل التحديات الإقليمية الأخرى، بالمصلحة العسكرية الاستراتيجية للمؤسسة العسكرية، وراح جنرالات الجيش يتدخلون مباشرة لدعم أوباما بل قاموا بمهمات دبلوماسية: مثل زيارة بترافوس للبنان والسعودية، ولقاء مولن بمحمود عباس في واشنطن وزيارة وفد عسكري إلى سوريا وحالات أخرى.^(١)

لكن ما قدمه أوباما حتى الآن مجرد خطاب بلاغي يتراجع بشكل محدود نسبياً أمام العناد الإسرائيلي، ويظل خطاباً غير مطبق، وتتزايد مصاعب تنفيذه على الأقل في المدى القصير، كما لم يصل التصميم على تحقيقه إلى درجة التهديد بتقييد الدعم الأمريكي (٣ بلايين دولار سنوياً)، أو ربطه بمدى الاستجابة الإسرائيلية للمطالب الأمريكية،^(٢) ذلك بخلاف ما أقدم عليه بوش الأب قبل أن يرضخ للضغوط الصهيونية.

ولقد وافق مجلس النواب على الميزانية المقدمة من إدارة أوباما للمساعدة الخارجية التي تكافئ إسرائيل بـ ٢,٢ بليون دولار إضافية إلى جانب ٥٥٥ مليون دولار المخصصة في بداية هذا العام ٢٠٠٩م.^(٣)

٣- إيران وحوار محتمل:

وخوفاً من اندلاع حرب ثالثة في المنطقة، فإن الواقعيين سيكونون على استعداد لتقديم حزمة

(١) منير شفيق، المرجع السابق، :

www.aljazeera.net/NR/exeres/1E7487BF-C1E5-44A1-AA8E-7C9CDBD1E242.htm

(2) Stephen Walt, *opcit*, <http://goatmilk.wordpress.com/2009/06/05/obamas-speech-proof-israel-lobby-weaker-stephen-walt>

(3) Jeremy R. Hammond, «Clinton Outlines Continuation of Bush Policies Under Obama at CFR», *Foreign Policy Journal*, July 17, 2009

<http://www.foreignpolicyjournal.com/2009/07/17/clinton-outlines-continuation-of-bush-policies-under-obama-at-cfr/>

(4) Jim Lobe, *opcit*, <http://www.antiwar.com/lobe/?articleid=14095>

(5) Michael Singh, «Af-Pak is important, but not as much as Iran», 03/30/2009

فهناك أصوات في إدارة أوباما تؤمن أن روسيا قادرة وراغبة في ممارسة ضغوط على إيران لمنعها من الوصول إلى الأسلحة النووية، ولعل من أهم تداعيات الملف الإيراني الشائك أن التحدي الإيراني للسياسة الخارجية الأمريكية فرض الحاجة - من وجهة نظر إدارة أوباما - لمظلة دفاعية فعالة للشرق الأوسط لتأمين الاستقرار في أكثر من نظام إقليمي، وفكرة أن أوروبا مكشوفة وعرضة لشبكة الصواريخ الباليستية الإيرانية تدفع في هذا الاتجاه. وتحتاج الولايات المتحدة لإبرام صفقة كبرى مع روسيا لتحقيق ذلك.^(٢)

ولعل ذلك يرتبط بإعلان أوباما عن رغبته في التخلي عن خط الدفاع الصاروخي الذي كان يُزَمَع إنشاؤه في شرق أوروبا.

٤- الديمقراطية والمسكوت عنه في الخطاب الأمريكي:

عند حديث إدارة أوباما عن الديمقراطية، فالأمر بات محصوراً في إغلاق معتقل جوانتانامو، ومنع استخدام العنف، والتحقيق في سياسة الاعتقال. وجميعها أمور تدخل في إطار نقد الذات، واستعادة الصورة الإيجابية للديمقراطية الأمريكية، وتحقيق التوافق الداخلي بين السياسات والقيم، حتى وإن تم ذلك في حدودٍ ومع احترام المواثيق السياسية.

في حين تراجع الاهتمام بوضوح بقضية الإصلاح السياسي، وتطوير الديمقراطية خارج الأراضي الأمريكية، وسجلت إدارة أوباما بذلك عودة للاقترب الواقعي، والتخلي المتعمد عن رؤية الرئيس بوش في بدايات عهده لاستخدام القوة الأمريكية لتطوير الحريات حول العالم، كما أسقطت - مثل بوش في أواخر عهده - «أجندة الحرية» حتى لا تُعَرَّض استقرار المنطقة وأمن إسرائيل للخطر؛ حيث أخذوا العبرة

السابقة؛ ذلك بوضعه شروطاً مسبقة للحوار معها؛ حيث حدد حالتين للتحديث مباشرة لإيران: أولاً إنهاء برنامج الأسلحة النووية. ثانياً وقف دعم الإرهابيين (يقصد هنا حماس وحزب الله).^(١)

وتتعدد المسارات التي تتبعها الولايات المتحدة لمواجهة إيران، ومنها محاولات إدارة أوباما التفاوض مع سوريا بهدف فك التحالف السوري الإيراني، أو على الأقل إضعافه، الأمر الذي سيؤثر بشدة على موازين القوة في المنطقة إذا ما تراجعت سوريا عن دعم حماس وحزب الله، وانفك عرى التحالف مع إيران؛ حيث سيتأثر النظام العربي برمته.

وما زالت المحاولات الأمريكية مستمرة - بدون نجاح حتى الآن -، ومن مؤشراتنا توافد بعض من المسؤولين الأمريكيين على دمشق خلال الأشهر الماضية. وستعمل إدارة أوباما على التخطيط لهذا الانفصال بين سوريا وحلفائها، ولكن بدون الإضرار بحلفائها في بيروت الذين ما زالوا في الصورة من خلال تواكب الزيارات المتبادلة على المسار الأمريكي اللبناني.^(٢)

وعلى صعيد آخر، وتعبيراً عن تغير دور القوى الدولية الكبرى، وكيفية التعامل معها في مدركات أوباما وفريقه، اتجهت الإدارة الأمريكية الجديدة إلى العمل بقوة على تفعيل التعاون مع دول كبرى ليست أوروبية فقط، بل آسيوية أيضاً مثل روسيا والصين؛ حيث تؤمن هذه الإدارة بإمكانية التنسيق مع كل من روسيا والصين لتحقيق تغيير في السياسة الإيرانية، فالمزج بين التهيب والترغيب من أهم الأساليب المتبعة من قبل إدارة أوباما.

(1) George Friedman, «Munich and the Continuity Between the Bush and Obama Foreign Policies», February 9, 2009 http://www.stratfor.com/weekly/20090209_munich_continuity_between_bush_and_obama_foreign_policies

(2) David Schenker, «The Obama Administration Reaches Out to Syria: Implications for Israel», Jerusalem Center for Public Affairs, March 2009, <http://ciaonet.org/pbei/jcpa/0016486/>

(3) Ariel Cohen, «The Russian Handicap to U.S. Iran Policy», Jerusalem Center for Public Affairs April 2009, <http://ciaonet.org/pbei/jcpa/0016481/>

مسائل مهمة مثل العراق والنفط وأمن إسرائيل. ولذا أعتقد أنه قد آن الآوان لمراجعة ما درج كثير من الكُتّاب - خاصة الأمريكيين منهم - على تسويقه من أنه لم يوجد رئيس أمريكي أعطى نشر الديمقراطية أولوية كبرى مثل الرئيس جورج بوش. فدعم التغيير السياسي في الشرق الأوسط جاء نظرياً خطائياً في الأساس، وفي إطار الحرب على الإرهاب ومحاولات ربطها بالقيم الأمريكية.

ولم يمتد هذا الاهتمام الدعائي إلى عالم السياسة الواقعية إلا بشكل انتقائي لا يعتمد على قيم الديمقراطية بل على حسابات التحالف والمصلحة. بل تقلصت لاحقاً هذه الدعاوى حتى على

المستوى الخطابى إلى أن اختفت بوضوح في العامين الأخيرين من ولاية بوش الثانية.

فإذا ما كانت عدم الجدية في الدفاع عن الديمقراطية هي من أهم ملامح الاستمرارية بين الإدارتين: بوش وأوباما، فلم يبق إلا عنصر اختلاف واحد أيضاً في هذه القضية، ألا وهو الكفّ عن استخدام ورقة الديمقراطية حتى للضغط - أو ابتزاز - النظم الحاكمة.

كما اختلف معنى دعم الديمقراطية لينحصر في منع التعذيب، وإغلاق جوانتانامو، مع التركيز على الديمقراطية في مناطق أخرى خارج العالم الإسلامي في دول مثل الصين، وروسيا وأمريكا اللاتينية، وأيضاً على استحياء؛ ذلك بالإضافة إلى التركيز على أبعاد الإصلاح الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، ولكن بأسلوب أخطر وأهدأ وأذكى، وأقل تصادمية مع مشاعر المسلمين. ومن عجائب الأمور أن الصورة الأمريكية تحسنت في عهد أوباما رغم تخليه عن ملف الديمقراطية، بينما كرس بوش من الصورة السلبية رغم تمسك خطابه (فقط) بالديمقراطية.

من وصول حماس ديمقراطياً، وازدادت الحاجة لدول مثل مصر والسعودية والأردن لمواجهة إيران وعناصر التطرف.

فخلال خطابه التنصبي تحدث أوباما عن مد يده لقادة المنطقة، وأعطى الأولوية للإصلاح الاقتصادي في ظل المشاكل الديموجرافية والهيكلية، ومن بينها على سبيل المثال مشكلة البطالة. ولذا ركز

خطاب أوباما على التنمية الاقتصادية، وبدل كلمات الحرية والديمقراطية بكلمات مثل الفساد.

إن إعادة تأسيس الرابطة بين مشاكل الشرق الأوسط جميعها والصراع الفلسطيني

الإسرائيلي (وليس العربي الإسرائيلي) من أهم سمات رؤية إدارة أوباما الجديدة التي ترى فيها أن تحديات إيران، سوريا وحزب الله وحتى الحرب مع القاعدة جميعها مترابطة. وفي هذا الإطار فإنه يجب تجميد أي ضغوط للإصلاح السياسي؛ لأنها قد تؤثر سلبياً على مناخ الثقة والمصلحة المتبادلة بين الولايات المتحدة وحلفائها، ولأن النظم في المنطقة متشابهة فإن الموقف من القضية الفلسطينية يصبح معيار التمييز بينها⁽¹⁾، وليس مدى اقترابها أو بعدها عن الديمقراطية.

ويمثل موقف إدارة أوباما من هذا الملف أحد عناصر الاستمرارية ومحاور التواصل مع سياسة إدارة بوش، التي وإن ركزت خطابياً ودعائياً على هذا الملف، إلا أن الواقع السياسي شهد استخداماً أمريكياً متصاعداً لهذه الورقة لابتزاز النظم والضغط عليها لصالح تأمين الأهداف الأمريكية في العالم الإسلامي تجاه

(1) Scott Carpenter, «The Obama Administration and Implications for Freedom and Democracy in the Middle East», Jerusalem Center for Public Affairs, April 2009, <http://ciaonet.org/pbei/jcpa/0016484/>

الخاتمة

سيناريوهات المستقبل ومسارات العمل

تفرض المرحلة الانتقالية الفاصلة التي يمر بها النظام الدولي والنظام الإقليمي الشرق أوسطي توفراً رؤية عربية شاملة تعمل على أكثر من مسار، وتستخدم كافة الأدوات الممكنة، وتتواصل مع أطراف دولية متنوعة. وكخطوة أولى، لا بد من الخروج من أسر ثنائية الجمهوري والديمقراطي، أو المحافظ والليبرالي التي هيمنت على كثير من الكتابات العربية في تحليلها للسياسة الخارجية الأمريكية والمرجعيات الفكرية المنبثقة عنها، فالتداخل ممتد وحادث على مستوى السياسات بين هذين التيارين الرئيسيين عبر الإدارات الأمريكية المختلفة، بشكل يزيد من دلالة وثقل

الظرف التاريخي والظروف الموضوعية أمام المرجعية الأيديولوجية في تشكيل القرار الخارجي الأمريكي.

وفى سياق الرؤية الشاملة لمعالجة تحديات العالم الإسلامي، بزغ سيناريو تسوية النزاع العربي الإسرائيلي في إطار توافق دولي إقليمي شامل،

يتضمن فيما يتضمنه نظاماً للأمن الجماعي يغطي منطقتي الخليج والشرق العربي، ويتضمن إطاراً للتعاون الاقتصادي الشامل يمضي قدماً في التطبيع مع إسرائيل، ويساعد على تحجيم مد النفوذ الإيراني إقليمياً.

ولأن الاستراتيجية الأمريكية لم تنجح حتى الآن في هزيمة قوى المقاومة التي ظلت حاضرة بقوة وقادرة على إعاقة معظم الخطط الأمريكية، آمن أوباما ومعظم فريقه بضرورة العمل على دمج هذه الأطراف، أو تحييدها، أو سحب البساط من تحت أقدامها بتفكيك شبكة تحالفاتها واختراقها. فشرعت

الإدارة الجديدة في فتح جبهات حوارية مع إيران وسوريا، وحزب الله، وحماس بدرجات متفاوتة وعلى مستويات مختلفة. وبذلك نجح أوباما في إيجاد مناخ أقل استقطاباً وأكثر هدوءاً بين الأطراف الإقليمية المتنافسة يفتح طرقاً ممكنة للتفاهم.

في ظل هذه المعطيات يمكن تصور التحرك على أكثر من مستوى:

- العالم يتجه إلى التعددية باعتراف الولايات المتحدة ذاتها، واضطرارها إلى إعادة بناء شبكة تعاونها الدولية، وإذا كان هذا وضع القطب الأمريكي؛ فالأحرى بالدول الإسلامية والعربية أن تتفتح بقوة أكبر على القوى الدولية الأخرى: أوروبية وآسيوية. ومن الضروري الكف عن اختزال العالم في الولايات المتحدة، واختزال الولايات المتحدة في رئيسها.

العالم يتجه إلى التعددية باعتراف الولايات المتحدة ذاتها، واضطرارها إلى إعادة بناء شبكة تعاونها الدولية، وإذا كان هذا وضع القطب الأمريكي فالأحرى بالدول الإسلامية والعربية أن تتفتح بقوة أكبر على القوى الدولية الأخرى: أوروبية وآسيوية. ومن الضروري الكف عن اختزال العالم في الولايات المتحدة، واختزال الولايات المتحدة في رئيسها.

ولكي تكسب الولايات المتحدة لا بد من الضغط عليها من خارجها ومن داخلها. من خارجها: عبر مد جسور المصالح المشتركة الحيوية مع الأقطاب الدولية المستقبلية لتحقيق أهداف المسلمين والعرب من جانب، وللمساومة والضغط وتكريس مناخ التوازن في مواجهة الولايات المتحدة من جانب آخر.

أما داخلياً فالتحرك يستلزم أن يكون مدنياً إعلامياً، وأكاديمياً وسياسياً على مختلف مستويات الحكم الأمريكي: مستوى الولايات (خاصة الكبرى منها) أو المستوى الفيدرالي بالتوجه إلى الكونجرس وأعضائه.

إنها عملية صعبة وتحتاج لجهود متواصلة، وستقابل بمقاومة شديدة، ولكن البداية مطلوبة، ولا يجب الارتكان إلى اليأس المريح الذي يرى في هيمنة اللوبي الإسرائيلي أمراً لا فكاك منه. في المقابل لا بد من النظر إلى اللوبي المساند لإسرائيل مثله مثل أي جماعة

عن طرحه على استحياء في خطابات للأمم المتحدة والمنظمات الدولية بدون الوقوف وراءه بتصميم وإرادة قوية باستمرار.

ويجب استغلال مبادرة الرئيس أوباما لنزع الأسلحة النووية دولياً للضغط في نفس الاتجاه، بدلاً من التركيز فقط على التهديدات الإيرانية دون تهديدات أخرى أكثر جدية وخطورة. فبناءً على إقليمي قوي يحتاج إلى خريطة إدراكية جامعة للأطراف الإقليمية يتم فيها التمييز بين علاقات العداة الهيكلية المستمر من جانب وبين علاقات التنافس المتغيرة من جانب آخر، حتى يمكن احتواء المنافسات ووضعها في حجمها الأصلي، ومواجهة العداة ومنعها من التحول إلى حروب ومواجهات شاملة.

- لا بد من استعادة بعض القوة العربية؛ لأنه في ظل هذا الضعف العربي والإيمان باستحالة تغيير السياسة الأمريكية لتكون أكثر احتراماً لمصالحنا، لا يمكن توقع أي تسويات عادلة لقضايانا، والمقصود بالقوة هنا ليس القوة العسكرية فقط على أهميتها - إذا ما أشرنا إلى ما ذكره كينييس والتزم من أن الرادع الوحيد للولايات المتحدة هي أسلحة الدمار الشامل،⁽¹⁾ وإنما استحضار كافة وسائل القوة الناعمة من إعلامية ودبلوماسية وثقافية واقتصادية.

ولا بد من توجيه الأموال لإنشاء قنوات فضائية محترفة تخاطب الغرب والولايات المتحدة بلغتها ووفق ثقافتها، مع العمل على شراء أوقات في القنوات الغربية الشهيرة، ولا يتحقق ذلك بشكل فردي لحظي، بل من خلال خطة إقليمية عامة، ولتكن عربية في البداية؛ بحيث يتم وضع استراتيجية شاملة طويلة المدى لاخترق الدوائر الإعلامية الغربية من خلال ترشيد أوجه الإنفاق، وتخصيصها في أوجهٍ تستطيع مخاطبة الذهنية الغربية والتأثير فيها بهدوء وسلاسة ورشادة ومنطقية، فالعقلية الغربية من السهل الوصول

ضغط تتخرب في آليات السياسة الديمقراطية، وليست تعبيراً عن مؤامرة سرية لا يمكن مواجهتها أو تغييرها، وكأنها قوة سحرية فوق المساءلة والتحول.

ويعمل هذا اللوبي الإسرائيلي مثل غيره من جماعات الضغط بشكل شرعي وفق آليات النظام السياسي الأمريكي، وهي فرصة متاحة لكافة الأطراف الدولية للعمل إذا ما تم فهم واستيعاب هذه الآليات. ولعل الفرصة مواتية الآن في ظل ما تشهده الجماعات الصهيونية ذاتها من تحولات واختلافات.

ولا يجب التقليل من دلالة الانقسامات داخل اللوبي الصهيوني؛ حيث يمكن استثمار دفاع بعض الجماعات في داخله عن حل الدولتين باعتباره مشتركاً يجمع الكثير من أطراف القضية حوله، والبناء عليه لبحث طرق إنشاء دولة فلسطينية حقيقية بجانب الدولة الإسرائيلية. فمن الضروري أن تنشط الدبلوماسية العربية في الولايات المتحدة لتتفاعل مع كافة الأطراف، وتستخدم كافة الأدوات.

وتبقى أهمية الانتباه إلى متغير الجيل؛ حيث إن هناك تفاوتاً بين الأجيال في الولايات المتحدة في النظر إلى إسرائيل وما تمثله، فقد بدأ مناخ أكثر انفتاحاً وقدرة على انتقاد إسرائيل ينبثق وسط الأجيال الشابة الأمريكية، الأمر الذي يقدم أفقاً مستقبلية إيجابية، تجعل الوقت في صالح العالم الإسلامي - إذا ما تحرك فاعلوه الرسميون وغير الرسميين -.

- في ظل طرح فكرة بناء نظام أمن جماعي إقليمي موجه بالأساس إلى إيران، لا بد من تقديم رؤية إقليمية تعبر عن مصالح دول الشرق الأوسط جميعها، ولذا لا بد من تأكيد المطالبة بضرورة مخاطبة هذا النظام، وتعامله مع كافة التهديدات، ومصادر التهديد الإقليمية، وعلى رأسها الترسانة النووية الإسرائيلية -الموجودة بالفعل والتي ليست مجرد مخاوف وهواجس مستقبلية كما في الحالة الإيرانية -، وهو الهدف الذي لا بد من الدفع في اتجاهه بقوة بعيداً

(1) Noam Chomsky, opcit, p36

إليها باستخدام الحجج السليمة والوقائع الحقيقية، فنحن ندافع كما يقال عن أعدل قضية في التاريخ.

فالحركة الفعالة لا بد أن تتم في اتجاهين:

١- من أعلى، وذلك عبر مخاطبة دوائر الحكم والسياسة والفكر، من خلال استخدام ومتابعة الشركات المحترفة في تجنيد الأصوات، وتعبئة الآراء والتعاون مع الجاليات المسلمة في الغرب (وخاصة في الولايات المتحدة).

٢- من أسفل وذلك من خلال الحضور المدرس والمتساعد والمتواصل في الدوائر الإعلامية الأمريكية والجامعات، من أجل التأثير في الرأي العام الأمريكي على المدى الطويل. إنها معركة ذات شقين: بناء القدرات الذاتية، وإعادة تشكيل الوعي الجماعي الغربي تجاه قضيانا، وكلاهما معارك طويلة الأمد وشاقة، ولكن لا غنى عنها، وتظل ممكنة وقابلة للتحقيق إذا ما توافرت شروطها: الإرادة والرؤية والموارد، وأظننا لا نمتلك إلا الأخيرة منها فقط حتى الآن.

معلومات إضافية

أبرز المسؤولين في مجالي الخارجية والأمن في إدارة باراك أوباما:

هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية:

تمارس هيلاري كلينتون، المولودة عام ١٩٤٧م، العمل السياسي منذ سنوات طويلة، فقد شاركت عندما كانت طالبة تدرس القانون بجامعة بيل الأمريكية في الدعاية لمرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة.

كما شاركت في الحملات الانتخابية لزوجها الرئيس السابق بيل كلينتون أثناء سعيه لتولي منصب حاكم ولاية أركنساس، وهو المنصب الذي احتفظ به منذ عام ١٩٧٩ إلى ١٩٩٢م.

وبعد أن وصل كلينتون إلى البيت الأبيض في عام ١٩٩٢م، كانت هيلاري عضوًا بارزًا في إدارته، فقد شاركت في برامج لإصلاح نظام التأمين الصحي، وحملات لتحسين أوضاع النساء.

ولم تتخل هيلاري عن العمل السياسي بعد خروجها من البيت الأبيض عام ٢٠٠٠م، فقد نجحت في الفوز بمقعد في مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك، وأصبحت من أبرز الشخصيات في الحزب الديمقراطي.

وطمحت هيلاري لأن تكون أول امرأة تتراأس الولايات المتحدة، وحاولت الفوز بترشيح الحزب الديمقراطي للرئاسة، لكنها خسرت أمام باراك أوباما.

واختلفت هيلاري مع أوباما حول عدد من القضايا من بينها الحرب في العراق التي صوتت تأييدًا لها.

سوزان رايس، سفيرة واشنطن في الأمم المتحدة:

عملت رايس مع الرئيس الديمقراطي السابق بيل كلينتون في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠١م كمساعدة لوزير الخارجية للشئون الإفريقية، وكانت أصغر من تولى هذا المنصب في تاريخ الخارجية الأمريكية.

أيدت رايس ترشيح أوباما للرئاسة عن الحزب الديمقراطي بسبب موقفه المعارض لحرب العراق، وتعد من أقرب مستشاري أوباما في الوقت الحالي.

تؤيد رايس اتخاذ استخدام القوة لمواجهة الأزمة في دارفور. وقالت في شهادتها أمام لجنة الكونجرس للشئون الخارجية عام ٢٠٠٧م: إنها تؤيد القيام بعمل عسكري في دارفور لإجبار الحكومة السودانية على وقف عمليات القتل في الإقليم.

تخرجت سوزان رايس من قسم التاريخ بجامعة ستانفورد الأمريكية، ثم حصلت على دكتوراه من جامعة أكسفورد في العلاقات الدولية.

روبرت جيتس، وزير الدفاع:

عين الرئيس جورج بوش «روبرت جيتس» في منصبه عام ٢٠٠٦م، وأشرف أثناء توليه المنصب على تغيير الاستراتيجية الأمريكية في العراق.

وكانت مصادر في الحزب الديمقراطي قد أشارت إلى أن أوباما ينوي إبقاء جيتس في منصبه طيلة السنة الأولى من فترة حكمه على الأقل، ويرى الخبراء أن اختيار جيتس لهذا المنصب يعود لكونه محترماً لدى كلا الحزبين، وأنه الأقدر على عكس إدارة ثنائية الأحزاب في عمله.

وكان جيتس قد أعلن خلال جلسة تعيينه في هذا المنصب أمام مجلس الشيوخ أنه «لم يكن يرغب بتولي هذا المنصب لكن حبه لوطنه جعله يقبل بذلك».

وقبل توليه هذا المنصب كان ضمن فريق «تقييم الأوضاع في العراق» الذي ترأسه وزير الخارجية الأمريكية الأسبق جيمس بيكر، وهو الفريق الذي اقترح تغيير الاستراتيجية الأمريكية في العراق بشكل جذري.

يبلغ جيتس من العمر ٦٥ عاماً، وانضم إلى وكالة المخابرات المركزية عام ١٩٦٦م، وعمل مع إدارات ستة رؤساء أمريكيين، وكان الضابط الوحيد الذي ارتقى إلى أن وصل إلى منصب مدير الوكالة.

عمل جيتس مديراً للوكالة قبل توليه وزارة الدفاع، وله خبرة في مجال العمليات السرية؛ حيث لعب دوراً أساسياً خلال حرب الخليج الأولى، وأزمة الرهائن الأمريكيين في إيران عقب ثورة الخميني عام ١٩٧٩م، ومحاربة الوجود السوفييتي في أفغانستان.

كما كان عضواً في إدارة الرئيس بوش الأب، ومن أنصار العودة إلى السياسة البرجماتية لتلك الإدارة بدلاً من سياسات المحافظين الجدد، والتي كان وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد أحد أبرز رموزها.

مستشار الأمن القومي، جيمس جونز:

يبلغ جيمس جونز من العمر ٦٣ عاماً، وقد نشأ في فرنسا التي يتحدث لغتها بطلاقة.

وعلى مدى نحو أربعين عاماً من الخدمة العسكرية شارك جونز في حرب فيتنام، وتقلد عدة مناصب، كان من أهمها قيادة قوات مشاة البحرية (المارينز) بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٣م، وقبل ذلك كان قائداً لمهام الإغاثة الأمريكية في شمال العراق والبوسنة.

وفي عام ٢٠٠٣م اختاره وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد لقيادة قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي استمر فيها حتى عام ٢٠٠٦م، وخلال مدة قيادته حاول إعادة صياغة رؤية أمنية جديدة للحلف، إضافة إلى دعم عملياته في أفغانستان؛ حيث تولى الناتو قيادة قوات (إيساف).

واشتهر جونز بشخصيته القيادية القوية، وحضوره المتميز، إضافة إلى قدرات خطابية عالية لا تخلو من صراحة شديدة، وتردد كثيراً أنه لم يكن راضياً عن مستوى التخطيط العسكري الأمريكي للحرب في العراق، كما أنه رفض تولي قيادة أركان القوات الأمريكية خلال تولي رامسفيلد وزارة الدفاع.

تقاعد جونز في فبراير ٢٠٠٧م، لكنه لم يبتعد عن الأضواء، فقد كلفه الكونجرس الأمريكي بالعمل ضمن فريق «تقييم الأوضاع في العراق» إلى جانب جيتس وبيكر.

كما رأس جونز بعد تقاعده مؤسسة الطاقة في القرن الواحد والعشرين التي شكّلتها غرفة التجارة الأمريكية؛ بهدف إيجاد وسائل لتوفير ما يسمى بمصادر الطاقة النظيفة، وهي إحدى الأهداف التي وضعتها إدارة الرئيس جورج بوش لتقليل الاعتماد على النفط.

وزيرة الأمن الداخلي، جانيت نابوليتانو:

أنشأت إدارة الرئيس بوش الابن وزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م على الولايات المتحدة، وتولت نابوليتانو هذا المنصب في إدارة الرئيس أوباما.

انتخبت نابوليتانو عام ٢٠٠٢م حاكمًا لولاية أريزونا؛ حيث كانت قبل ذلك أول امرأة تتولى منصب المدعي العام في الولاية، ثم أُعيد انتخابها عام ٢٠٠٦م حاكمًا للولاية، ونالت لقب أفضل حاكم ولاية عام ٢٠٠٥م بحسب استطلاع قامت به مجلة التايم الأمريكية.

لعبت نابوليتانو دورًا كبيرًا في قضايا الهجرة إلى الولايات المتحدة؛ لكون أريزونا مجاورة لولاية مكسيكو التي يدخل عبرها معظم المهاجرين غير الشرعيين إلى الولايات المتحدة.

كما كانت أول امرأة تتولى منصب نائب رئيس اللجنة الوطنية لحكام الولايات في أمريكا عام ٢٠٠٥م قبل أن تتولى رئاسة اللجنة عام ٢٠٠٦م.

المدعي العام، إريك هولدر:

يبلغ هولدر من العمر ٥٧ عامًا، وهو أول أمريكي من أصول إفريقية يتولى منصب المدعي العام الذي يعادل منصب وزير العدل في الدول الأخرى.

ومن أولى مهام هولدر العمل على إغلاق معتقل جوانتانامو في جزيرة كوبا، والذي يضم حاليًا حوالي ٣٠٠ معتقل، ممن تتهمهم الولايات المتحدة بالضلوع في «أعمال إرهابية» ضدها، ومن بينها هجمات ١١ سبتمبر.

وكان هولدر قد تولى منصب نائب المدعي العام خلال إدارة كلينتون، ويعمل حاليًا في شركة استشارات قانونية. وهولدر من أوائل وكبار داعمي حملة أوباما خلال المراحل الأولى منها للفوز بترشيح الحزب الديمقراطي.

تيموثي جتنر، وزير الخزانة:

لعب تيموثي جتنر، الذي كان يشغل منصب رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في نيويورك، دورًا أساسيًا في صياغة سياسة الحكومة الأمريكية لمواجهة الأزمة المالية.

وشارك جتنر، الذي يبلغ من العمر ٤٧ عامًا، في المفاوضات مع بنك ليمان برازرز الذي تعرّض للإفلاس، وفي المفاوضات مع شركة: «آيه أي جي» العملاقة للتأمين التي اشترت الحكومة الأمريكية أغلب أسهمها لإنقاذها.

وطالب جتنر مرارًا بإدخال إصلاحات واسعة بالقطاع المالي لتجنب المزيد من المشكلات. وعمل جتنر بصندوق النقد الدولي، كما عمل مساعدًا لوزير الخزانة للشؤون الدولية في الفترة من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠١م.

المصدر:

موقع هيئة الإذاعة البريطانية BBC على الرابط:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7759000/7759874.stm